جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص : مالية وبنوك

بعنوان:

دراسة مقارنة بين التحليل المالي المؤسساتي والتحليل المالي البنكي

من إعداد الطلبة :

صغير طيب إبراهيم

بورزيق عبد القادر

الأستاذ المشرف

د.بعلاش عصام

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
بن حليمة الهوارية	أستاذ محاضر أ	رئيسا
بعلاش عصام	أستاذ محاضر ب	مقررا ومشرفا
سحنون خالد	أستاذ محاضر ب	مناقشا
بن قطيب علي	أستاذ محاضر أ	مناقشا

نوقيشت وأجيزت علنا بتاريخ :.....

السنة الجامعية: 2022/2021

كلمة شكر

بسم الله مالك الكون و العباد الذي انعم علينا بنعمة الحياة،و زينها بزينة العقل و الصحة،و أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع،نحمده و نشكر كثيرا.

و بعد الشكر العام يتنازع في نفوسنا تقديرا و شكرا خاص لمن جعلهم الله أعوانا لنا فغمرونا بكل معاني العون و على رأسهم أستاذنا المشرف "بعلاش عصام" بإشرافه على هذه المذكرة و على مجهوداته و سعة صدره طيلة فترة بحثنا هذا.

كما لا يفوتنا أن نشكر السادة الأساتذة و اللذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم القيمة و مساعداتهم المختلفة.

إلى كل من ساعدنا ببسمة تلتها نسمة تعيد لنا الحياة في كل لحظة زادها دافعية اكثر لإنهاء هذه المذكرة

إهداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى والدينا العزيز ين حفظهما الله وأطال لنا الله في أعمارهم و إلى جميع الإخوة والأخوات، وكذا جميع الأهل و الأقارب.

وإلى عائلتي الصغيرة (زوجتي و أطفالي)

و إلى جميع الأصحاب و الرفقاء، بدون استثناء،

و إلى كل من يكنون لنا المحبة والتقدير.

إلى زملائنا في الدراسة وفقهم الله جميعا.

إلى من أنار لنا الطريق في سبيل تحصيل ولو قدر بسيط من المعرفة أساتذتنا الكرام

صغير طيب إبراهيم

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من
اقترنت طاعتهما بعبادة الرحمان
إلى الوالدين الكريمين
إلى جميع أفراد عائلتي الصغيرة و الكبيرة و
أخص بالذكر أخوتي
كما أهدي هذا العمل إلى كل أحبائي و أقاربي و
أصدقائي و زملائي في الدراسة و العمل
وإلى كل من ساندني.

بورزيق عبد القادر

فهرس الحتويات

كلمة الشكر

الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال و الجداول

الملخص

مقدمة : .....أ

الفصل الأول : التحليل المالي البنكي

المبحث الأول : مفاهيم حول البنوك.....**08**

المطلب الأول : نشأة وتعريف البنوك التجارية.....08

المطلب الثاني : وظائف البنك.....11

المطلب الثالث : أنواع البنوك.....14

المبحث الثاني : مفهوم وأهمية وأهداف التحليل البنكي.....**18**

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي البنكي.....18

المطلب الثاني : أهمية التحليل المالي البنكي.....19

المطلب الثالث : أهداف التحليل المالي البنكي.....20

المبحث الثالث : أدوات وأنواع النسب المالية 22

المطلب الأول : أنواع التحليل المالي البنكي.....22

المطلب الثاني : التحليل الائتماني البنكي.....23

المطلب الثالث : النسب المالية البنكية.....25

الفصل الثاني : التحليل المالي المحاسبي

المبحث الأول : ماهية المؤسسة.....**34**

المطلب الأول : تعريف المؤسسة.....34
المطلب الثاني : وظائف المؤسسة.....35
المطلب الثالث : أنواع المؤسسة.....**37**
المبحث الثاني : طبيعة التحليل المالي.....**44**
المطلب الأول : خطوات التحليل المالي.....44
المطلب الثاني : أنواع التحليل المالي.....45
المطلب الثالث : أهمية النسب المالية 48
المبحث الثالث : التحليل بواسطة النسب وأهم وسائله ومؤشراته.....**50**
المطلب الأول : أهم وسائل التحليل المالي.....50
المطلب الثاني : مؤشرات النسب المالي.....56
المطلب الثالث : نسب التحليل المالي.....58

الفصل الثالث : دراسة الفرق بين التحليل المالي البنكي والتحليل المالي المحاسبي

المبحث الأول : الاختلافات في أساس التحليل.....**62**
المطلب الأول : اختلاف الوظائف في المؤسسة و البنك.....62
المطلب الثاني : اختلاف في القوائم المالية للمؤسسة والبنك.....63
المطلب الثالث:ا ختلاف اهداف التحليل و الأطراف المستفيدة منه.....78
المبحث الثاني : مقارنة النسب المالية لكل من البنك و المؤسسة.....**81**
المطلب الأول : النسب المالية الموجودة في البنك وغير الموجودة المؤسسة.....81
المطلب الثاني : النسب المالية الموجودة في المؤسسة و غير موجودة في البنك.....82
المطلب الثالث: مقارنة تحليل ادارة المخاطر في البنك و المؤسسة.....83
الخاتمة **96**
قائمة المصادر و المراجع **100**

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-02	شكل الميزانية المالية	52
01-03	يمثل ميزانية البنوك	67
02-03	شكل الميزانية المالية	69
03-03	جدول حسابات النتائج للبنوك التجارية	70
04-03	يمثل جدول حسابات النتيجة حسب الطبيعة	72
05-03	يمثل قائمة التدفقات النقدية للبنك	75
06-03	أهداف التحليل المالي	78
07-03	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	79
08-03	الجدول يمثل ميزانية مؤسسة	88

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-02	**أنواع التحليل المالي**	45
01-03	تدفقات الخزينة	77

الملخص :

خلصت هذه الدراسة إلى أن التحليل المالي في المؤسسة يشترك مع التحليل في البنك في بعض الأهداف و الأهمية التي يتميز بها في كل من المؤسسات المالية أو في المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي إلا أن الاختلاف يكمن في أساس التحليل المالي بينهما من حيث النسب المالية المعمول بها وذلك نتيجة طبيعة نشاط كل منها ولكن لا يختلف في كونه عنصر أساسي ومهم يمكن المؤسسة من اتخاذ القرارات الاستراتجية بها ولتفادي المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجهها في مسار تحقيقها لأهدافها.

الكلمات المفتاحية : البنوك ،المؤسسة ،التحليل المالي ،النسب المالية ،ادارة المخاطر.

Abstract :

This study aims to study a comparative study between bank financial analysis and financial accounting analysis and the paramount importance that characterizes it, whether it is in financial institutions or in institutions of an economic nature. In being an essential and important element that enables the organization to take strategic decisions and to avoid potential risks that it may face in the course of achieving its objectives.

Keywords: banks, the institution, financial analysis, financial ratios, risk management.

مقدمة

فرضت الحياة المعاصرة على الوحدات القتصادية المختلفة تحديات كبيرة ترتبط ببقاء هذه الوحدات واستمرارها وبالتالي نموها وازدهارها .كما أن تزايد ظروف اللاتأكد فرض عليها التفكير الجدي لإيجااد السبل الكفيلة لتقييم أدائها والوقوف على عوامل القوة والضعف في ذلك الأداء .وقد كان التحليل المالي هو أحد هذه السبل، كونه يساهم مساهمة كبيرة في تحديد نقاط القوة والضعف بالمقارنة مع أداء المنافسين، وبالتالي العمل على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف من خلال عمليات التخطيط المالي، الذي يعد الخطوة المكملة لعملية التحليل المالي.

فأهمية التحليل المالي تتزايد يوما بعد يوم في عالمنا المعاصر ،مما جعل ادارات مختلفة للمؤسسات والمتعاملين معها بحاجة دائمة إلى المعلومات والمؤشرات المالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. والتحليل المالي لا يقتصر على مجرد قراءة الأرقام التي تظهرها القوائم المالية وإنما يتعدى ذلك إلى البحث عن الدلالات والمعاني لتلك الأرقام يمكن أن تساعد في التنبؤ بالتجاهات المستقبلية للوحدة الاقتصادية.

وقد يختلف التحليل المالي من المؤسسة إلى البنك في جوانب معينة وذلك نظرا لاختلاف طبيعة نشاط كل منها ففي البنك مثلا للحكم على نشاط البنك خلال الدورة المالية لابد من خضوعه لعملية مراقبة لغرض التأكد من صحة الإدارة المالية، و لعل من بين أكثر الأدوات لدى البنوك هي تقنية التحليل المالي الذي يعتبر كأداة لتحليل المعلومات و كذا قياس المخاطر التي يمكن يتعرض لها و من شأنها أن تعرقل السير العادي لعملية منح القروض. ومن جهة أخرى يعتبر التحليل المالي تقنية تستعملها وتنتهجها أغلب المؤسسات لتفادي المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجهها خاصة أنها تنشط في محيط يتميز بالتغيير المستمر سواء داخليا وخارجيا ،بالإضافة إلى العقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات في عالم تزايدة في المنافسة وحالة عدم التأكد ولذلك فإن القرارات الادارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد سهلة على متخذ القرار بالقيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية ،فالقرار يجب أن يكون مقصودا وليس عفويا وبالتالي يجب الرجوع إلى نتائج التحليل المالي.

1-الاشكالية :

سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية :

ما هي أوجه الاختلاف بين التحليل المالي المحاسبي والتحليل المالي البنكي ؟

لمعالجة هذه المشكلة البحثية قمنا بصياغة الأسئلة التالية :

- ما المقصود بالمؤسسة ،البنك ،التحليل المالي؟
- ما الفرق بين التحليل المالي المحاسبي والتحليل المالي البنكي ؟
- ما هي أهم النسب المالية الموجودة في كل من البنك والمؤسسة ؟

2-فرضيات الدراسة

إن محاولة الإجابة على التساؤلات السابقة تدفعنا لطرح الفرضيات التالية

الفرضية الأولى :إن التحليل المالي هو عملية جوهرية في اتخاذ قرار منح القرض من طرف البنوك واستعماله بشكل جيد يضمن لها تحقيق أهدافها المسطرة .

الفرضية الثانية : لا توجد هناك اختلافات في القوائم المالية الموجودة في المؤسسة والبنك سواء في الميزانية أو جدول حسابات النتائج ،قائمة تدفقات الخزينة و قائمة التغيرات في رؤوس الأموال.

الفرضية الثالثة : تكن أهم الفروقات في دراسة التحليل المالي المحاسبي والتحليل المالي البنكي في وجود فروق جوهرية في حساب النسب المالية فقط.

3-أسباب اختيار الموضوع :

لقد تعددت الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ، ويمكن تقسيمها إلى أسباب موضوعية و أخرى ذاتية .

- الأسباب الموضوعية :

- أهمية ودور التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة وكذا جميع المتعاملين معها باعتباره ركيزة أساسية تبنى عليها اتخاذ أهم القرارت الاستراتجية وكذا ينعكس على أدائها في الأخير.

- الأسباب الذاتية :

- طبيعة التخصص الذي ندرسه يتلائم مع الموضوع.
- نقص الدراسات التي تناولت الفروقات الموجودة بين التحليل المالي المحاسبي والتحليل المالي البنكي.

4-أهداف الدراسة

بناءا على ما تقدم فإن هذا العمل يهدف أساسا إلى الكشف عن مختلف جوانب الدراسة المتعلقة بالتحليل المالي في المؤسسة والتحليل المالي في البنك بحيث تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعرف على أهم الفروقات الموجودة في التحليل المالي في المؤسسة و البنك.
- إعطاء مفهوم واسع للتحليل المالي ومدى فعاليته في اتخاذا القرارات في المؤسسة والبنك.
- تسليط الضوء على كل ما يحيط بالبنوك من منح القروض وقبول الودائع واثر التحليل المالي على اتخاذها للقرارت.
- التقليل من المخاطر التي يتعرض لها البنك والمؤسسة.
- التعرف على أهم المستفيدين من نتائج التحليل المالي في المؤسستين .

5-اهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تدرس أحد أهم المواضيع الاقتصادية التي ما يزال التركيز عليها و العمل على تطويرها و إثراء محتواها الشعل الشاغل للفكر المالي، محاولة منا لإبراز أهمية التحليل المالي باعتباره أنجع وسيلة لتجنب المخاطر التي تقع في المؤسسات بشكل عام باختلاف طبيعة نشاطها مع مراعاته لمتطلبات اقتصاد السوق،تبرز أهمية الدراسة التي قمنا بها في المجالات الرئيسية التالية :

6-حدود الدراسة :

اقتصرت دراستنا على معرفة أهم الفروقات الموجود في التحليل المالي المحاسبي والتحليل المالي البنكي ،مع التركيز على كيفية التحليل ومعالجة المخاطر في كل منهما ،مع ذكر أهم النسب المالية المستخدمة وكذا ابراز دور التحليل المالي الذي يلعبه في المؤسسة والبنك.

7-المنهج المستخدم :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف المفاهيم المتعلقة بكل من التحليل المالي المحاسبي والتحليل المالي البنكي ، والتعرف على الدراسات النظرية والعملية المتعلقة بها ، ومن ثم تحليل الفروقات الموجودة بينهما.

8-الدراسات السابقة :

تعتبر هذه المذكرة تكملة لبعض الدراسات التي سبقتها والتي من بينها :

1-مريم عناب ،دور التحليل المالي في إدارة المخاطر البنكية (دراسة حالة BADR لأم البواقي) ،مذكرة ماستر ،تخصص مالية وبنوك ،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،الجزائر ،2013.

ولقد توصلت الطالبة لمجموعة من النتائج سوف نذكر أهمها :

- المخاطر جزء لا يتجزأ من عمل البنك و وجود أنواع كثيرة من المخاطر يمكن أن يتعرض لها البنك خلال نشاطه .لأن المخاطر هي جزء جوهري في انشغالات أي مؤسسة مصرفية ،وهي قد تؤدي إلى منعها جزئيا أو كليا من تحقيق أو تعظيم أدائها.

- تعد المخاطرة ملازمة لكل نشاط من نشاطات المؤسسة المصرفية، ولذلك ينبغي على هذه المؤسسات أن تجد توازنا بين فرصة الحصول على عوائد لها، وبين عدم التعرض لهذه المخاطر الناتجة عن نشاطاتها.

- يعتبر التحليل المالي المرأة العاكسة للحالة الحقيقية لطالب الائتمان، حيث يتم من خلالها اكتشاف نقاط القوة و الضعف. لأن التوازن المالي للمؤسسة يعني درجة الاستقرار المالي الذي تتمتع به المؤسسة والذي من خلاله يمكن الحكم على سياسة المؤسسة المتبعة في تسيير مواردها واستخداماتها.

2- اليمين السعادة بعنوان ، إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها(دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية ، جامعة الحاج لخضر -باتنة 2009.

حيث درست إذا كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، و قد هدفت هذه الدراسة التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة ، والتعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة.

9-صعوبات الدراسة:

تكمن أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال انجاز هذا البحث في صعوبة وجود دراسات تناولت بشكل مباشر الفرق بين التحليل البنكي في المؤسسة والتحليل المالي في البنك بحيث اكتفت الدراسات السابقة في دراسة كل واحدة على احدى مما جعلنا نقوم بجهد شخصي في استخراج أغلبية الفروقات.

10-هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة وذلك على النحو التالي :

تم التطرق في الفصل الأول على التحليل المالي البنكي من خلال التعرف على البنك وذكر أهمية وأهداف التحليل المالي البنكي بالاضافة إلى أدوات وأنواع النسب المالية فيه.

أما في الفصل الثاني فلقد خصصناه إلى دراسة التحليل المالي المحاسبي من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث ،تعرفنا في المبحث الأول على ماهية المؤسسة ،وفي المبحث الثاني طبيعة التحليل المالي المحاسبي ،أما المبحث الثالث أهم النسب والمؤشرات.

وفي الأخير الفص الثالث الذي قمنا فيه بدراسة الفرق بين التحليل المالي البنكي والتحليل المالي المحاسبي من خلال ذكر الاختلافات في أساس التحليل ومقارنة النسب المالية لكل من المؤسسة والبنك.

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة الدراسة واختبار الفرضيات بالإضافةإلى بعض النتائج المتوصل إليها في بحثنامع تقديم بعض الاقتراحات والأفاق الخاصة بالبحث.

.

الفصل الأول :

التحليل المالي البنكي

تمهيد :

تعد البنوك أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تقوم به من خدمات ووظائف، التي تؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات وذلك للقيام بنشاطاتها على أكمل وجه خاصة الوظيفة المالية بإعتبارها من أهم الوظائف .

بحيث يعتبر التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمنشأة، فهو منطلق العملية الإدارية ونقطة البداية فيها. فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لابد من معرفة المركز المالي لمنشأته ،ولا تقل هذه الأهمية في المؤسسات المالية وعلى رأسها البنوك فهو أداة جوهرية في اتخاذ قرارات منح القروض وتطبيقها بشكل يحقق الأهداف والاستراتجيات المسطرة ليس في تقييم الأداء المالي للمشروع فحسب، بل في استقرار الاتجاهات التي ستشكلها أنشطته المستقبلية أيضا ، التحليل المالي بمدلوله الحقيقي لا يقتصر فقط على قراءة الأرقام التي تظهرها البيانات المالية المنشورة و إنما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تساعد في التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية و ذلك ليتسنى للمحلل المالي أن يقوم بدوره المطلوب . وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على :

المبحث الأول: مفاهيم حول البنك

المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وأهداف التحليل البنكي

المبحث الثالث : أدوات وأنوع النسب المالية

المبحث الأول: مفاهيم حول البنوك

مع اتساع النشاط الاقتصادي وتعدد أطرافه يظهر حاجات مالية كبيرة وكثيرة دعت إلى ظهور أطراف جديدة مهمتها جمع الأموال وإعادة توزيعها، فهي ضرورة حيوية بالنسبة لتطور الاقتصاد واستمرار توسعه ومن هنا جاءت المالية كحلقة ربط بين أصحاب الفائض المالي بقواعد تسهل العمليات والتمويل وبهذا سنتطرق إلى أهم الوسائل المالية والمتمثلة في البنوك.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية

إن ظهور البنوك جاء نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية، وفي كل مرحلة من هذا التطور زادت حاجة الناس إلى مثل هذه المؤسسات نظرا للوظائف التي تقوم بها، و من أبرزها قبول الودائع و تقديم القروض على مختلف أنواعها.

أولا: نشأة البنوك التجارية

تشير الأدبيات المالية أن أول مصرف تجاري قد أسس في مدينة البندقية جنوب إيطاليا عام 1157 ثم توالي ظهور المصارف في عدد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، ففي مدينة أمستردام نشأ أول مصرف عام 1609 وفي لندن نشأ بنك انجلترا عام 1694 وبنك فرنسا عام 1800.

فالشكل الأول و المبدئي للبنوك هو الصيرفي أو الصراف الذي كان يتعامل و يتاجر في النقود بيعا وشراء للعملات مقابل العملة الوطنية ، و يحتفظ بما يزيد منها عن المعاملات حيث كان سابقا يتعامل بالنقود المعدنية و مع تزايد عملية الحفظ(الإيداع) أصبح الفائض وديعة لدى الصراف ، و الصراف يعطي أصحاب هذه الودائع (وصلات) إيصالات تثبت ذالك.[1]

وجاءت كلمة بنك BANK من الكلمة الفرنسية Banque بمعنى الخزانة والكلمة الايطالية banca وتعني المكتب أو الطاولة أو المكان الذي كان يجلس فيه عدد من التجار في إيطاليا، حيث كان التجار الآخرون ورجال الأعمال يودعون أموالهم والذهب لدى هؤلاء الصاغة أو

[1] محمود سحنون ،الاقتصاد النقدي والمصرفي ،دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،قسنطينة ،2003 ،ص75.

الصيارفة بقصد حفظها مقابل رسوم بسيطة، وكان الصيارفة يجرون إيصالات لحفظ حقوق أصحاب هذه الودائع، فإذا رغب صاحب الذهب في استرجاعه فإنه يقدم الإيصال ويستلم الذهب أو أمواله وهكذا أنشأت الوظيفة التقليدية الأولى للمصارف التجارية وهي وظيفة قبول الودائع.[1]

ومع مرور الوقت أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل التجاري وبقي الذهب مكدس في خزائن هؤلاء الصيارفة وقد تنبه بعض الصاغة أو الصيارفة إلى هذه الحقبة فصار يقرض ما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للمصارف التجارية وهي الإقراض.

أما اشتقاق النقود أو خلق النقود هي الوظيفة التقليدية الثالثة للمصرف التجاري فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره المصرف بدلا من الذهب الحقيقي ويعطيه للمقترض أو خاصة أن تلك الإيصالات مقبولة للتداول مع إمكانية استبدالها في أي وقت بالذهب وبالتالي نشأت الوظيفة الثالثة للمصارف التجارية. وجاء مصطلح الاشتقاق من قدرة المصرف التجاري من الناحية النظرية على إصدار تلك الإيصالات ولمرات عديدة معتمدة على حجم الأموال المودعة بالمصرف.

إلا أن بعض هؤلاء الصيارفة كان يبالغ في عملية الإقراض دون الأخذ بعين الاعتبار إمكانية قيام التجار بسحب جزء أو كل الودائع المحفوظة لديهم مما يعرضهم لحالة من العسر أو الإفلاس بمعنى عدم قدرتهم على استرجاع الأموال التي أودعت لديهم، وبما أن مثل هذه الحالة تعتبر انتهاك لحالة الثقة التي وضعها التجار ورجال الأعمال في الصيارفة، فإن بقي الصيارفة يتوجهون إلى ذلك الصيرفي الذي بالغ في عملية الإقراض وتعرض للعسر المالي ويكسرون طاولته كدليل على خروجه من المهنة ومن هنا جاءت كلمة الإفلاس.

[1] أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 17-18.

وأي لغة تبين أن كلمة مصرف أكثر صحة من كلمة بنك وتأتي كلمة مصرف من صرف وتحويل الذهب إلى نقد وتبادل العلات وتحويل الأموال.[1]

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

1– **لغة:** البنك كلمة تكتب بالفرنسية banque وبالانجليزية bank وأصل الكلمة ايطالي banco وتعني مصطبة banc التي يجلس فوقها الصراف لتحويل العملة، ثم تحول المعنى ليدل على المنضدة comptoir التي تعد فوقها النقود وأخيرا أصبحت تدل على المكان الذي تتواجد فيه تلك المنضدة، ويتم فيه تبادل النقود.[2]

أما كلمة مصرف فيقال صرف وصارف أي بدل عملة بعملة أخرى والصراف والصيرفي لجعلها صيارفة وهو الشخص المبدل للعملات، و أما الصرافة أو الصيرفة فهي مهنة أو وظيفة، وأما المصرف كلمة تعني المكان ويقابلها مصطلح بنك.

2– **اصطلاحا:** يعرف البنك بأنه مؤسسة تهتم بشكل أساسي بجمع النقود الفائضة من الأفراد والمؤسسات والحكومة في شكل ودائع وأشكال أخرى، وتكون مدينة بهذه المبالغ، ويتم استخدامها في عمليات الخصم والإقراض وعمليات نقدية ومالية أخرى، وتسجل هنا دائنة.[3]

كما تعرف أيضا ببنوك الودائع وقد أطلق البعض عليها هي المؤسسات التي تفرض وتقترض وهذا القول يركز على الوظيفتين والأساسيتين للبنوك التجارية وهما قبول الودائع وتسليف الأموال.

وتتخصص هذه البنوك في تقديم الإئتمان قصير الأجل ويرجع ذلك بسبب أن معظم ودائعها أو نسبة كبيرة منها ودائع تحت الطلب لذلك لا تستطيع البنوك التجارية أن تسرف في توظيف الأموال في الاستثمارات طويلة الأجل.

---

[1] أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، مرجع سبق ذكره، ص18 .

[2] شاكر القزويني، محضرات في اقتصاد البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص25

[3] عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص ص 13 -14 .

وتمتد خدمات البنوك التجارية إلى تقديم عديد من الخدمات المصرفية الأخرى مثل شراء وبيع الأوراق المالية وبيع وشراء العملات الأجنبية وتقديم الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتأجير الخزائن الحديدة...إلخ[1]

هو مؤسسة اقتصادية ومالية تعتبر كوسيط مالي يربط بين رغبات الدائن والمدين دون شخصهما فهذا يعمل على قبول الأموال من الذين لديهم فائض في حاجاتهم،حيث يكون هذا البنك مدينا لهم بقيمتهما ويعيد تقديمها إلى الذين عندهم عجز في إيراداتهم كي يستفيدوا منها وهنا يكون البنك دائنا لهؤلاء الآخرين بقيمتها[2].

وعرفت الأعمال المصرفية أيضا بأنها جميع الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الأخرى للمصرف في الاستثمار كليا أو جزئيا بالإقراض:

أ- تجميع المدخرات والأموال من الأفراد والمؤسسات.

ب- استثمار هذه الأموال إما مباشرة بواسطة المصرف وإما بطريقة غير مباشرة بإقراضها إلى من يحسن استغلالها.

ج- عملية خلق النقود والوساطة المالية.[3]

المطلب الثاني : وظائف البنك

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية وغير النقدية، كما تقدم العديد من الخدمات للعملاء بعد أن كانت خدماتها تقتصر على قبول الودائع ومنح القروض، ويمكن تقسيم هذه الوظائف تقليدية وأخرى حديثة ووظائف فرعية.[4]

أولا : الوظائف التقليدية

---

[1] محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 34 .

[2] محمد عبد العزيزعجية& مصطفى رشدي شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1990، ص107.

[3] أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 13 .

[4] محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص 84-86.

أ- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب وادخار ولأجل، ودائع خاضعة للإشعار).

ب- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوقيف بين السيولة والربحية والضمان أو الأمن ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

- منح القروض والسلف والمختلفة وخصمها بضمانها.
- تحصيل الأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
- التعامل بالعمولات الأجنبية بيعا وشراء وشيكات السياحية والحولات الداخلية منها والخارجية.
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- المساهمة في إصدار الأسهم وسندات الشركات المساهمة.
- تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.[1]

ثانيا : الوظائف الحديثة:

1- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستثمارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي trust département.

2- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض يجب أن لا يتجاوز.

3- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا.

---

[1] شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة ،بن عكنون الجزائر ، 2008 ،ص65.

ثالثا : وظيفة التوزيع distribution:

في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة عن المصادر الخارجية عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية لا توجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.

رابعا : وظائف الإشراف والرقابة:

تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة في استخدامها المناسبة مع متابعة هذه الأموال لتأكد من أنها تستخدم فيها رصيد.

خامسا : الوظائف الفرعية للبنوك التجارية

1-إصدار الخطاب الضمان: عبارة عن تعهد كتابي صادر من البنك بأن يدفع نيابة عن العميل إلى الطرف الثالث مبلغا لا يتجاوز حد معين خلال مدة معينة تحدد عادة في الخطاب، وفي حالة عدم وجود النص في خطاب الضمان على مدة معينة لصلاحيته فإنها تنتهي طبقا للقاعدة العامة في التقادم للالتزامات الثابتة بالكتابة، أي بمضي خمسة عشر عاما من تاريخ إصداره، مادام لم ينشئ أثناء تلك المدة ما يعتبر من الناحية القانونية قاطعا أو موقفا للتقادم.

2-فتح الاعتمادات المستندية: تقوم البنوك التجارية بفتح الاعتمادات المستندية بهدف تسهيل عملية التبادل التجاري مع الخارج، حيث يتحمل دفع قيمة البضاعة نيابة عن المستورد لصالح المصدر وبذلك يستطيع المستورد أن يتجنب حرمانه من رأس ماله لفترة وقد تطول، وأن يحصل المصدر على قيمة البضاعة فور شحنها.[1]

والجدير بالذكر أن هناك أنواع مختلفة من الاعتمادات المستندية ونوع الاعتماد المستندي يختلف حسب رغبة المصدر، وهذه تتوقف على مدى ثقة المستورد فمثلا إذا كان هناك بعض الشك من جانب المصدر في وفاء المستورد بالتزاماته تجاهه، فإنه يطلب في هذه الحالة اعتمادا

[1] محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص 88-89.

مستنديا غير قابل للإلغاء ومؤيد حيث أن البنك المراسل، أي البنك المصدر في هذه الحالة يعطي عند فتحه لهذا الاعتماد تأييده له أي ضمان الدفع عند الضرورة.[1]

أما في حالة أن يكون المصدر يثق في المستورد ثقة كبيرة فإنه يقبل اعتمادا مستندي قابل للإلغاء، وفي الواقع فإن هذا النوع من الاعتمادات المستندية نادر.

كما أنه قد يكون الاعتماد المستندي اعتماد بالاطلاع وبموجبه يدفع البنك القيمة الفعلية للكمبيالة إلى المصدر فورا بمجرد الاطلاع عليها، طالما أن المستندات مطابقة لشروط الاعتماد، وقد يكون الاعتماد أجل أي تكون الكمبيالة بأجل وعندئذ يقبلها البنك ويقوم بخصمها لصالح المصدر، أي أن المصدر يحصل في هذه الحالة على القيمة الحالية للكمبيالة بطبيعة الحال طالما أن المستندات مطابقة لشروط الاعتماد.

وأخيرا فإن الاعتمادات المستندية تنقسم أيضا إلى اعتمادات غير قابلة للتحويل والاعتمادات قابلة للتحويل، وهذه الأخيرة هي تلك الاعتمادات التي يذكر فيها بأنها قابلة للتحويل، والاعتماد القابل للتحويل يمكن تحويله مرة واحدة فقط بمعنى أنه لا يجوز للمصدر الثاني المحول إليه الاعتماد أن يعيد تحويله إلى طرف آخر.[2]

المطلب الثالث : أنواع البنوك

إن مجال الحديث عن أنواع البنوك يعد موضوع دراسة شاملة لكن نحن اختصرنا ذكر الأنواع والمتمثلة في هيكل النظام المصرفي الذي يعتمد عليه كل الاقتصاد في تحقيق القوة والكفاءة اللازمة في المجال المالي، والتي تتمثل فيما يلي:

أولا :البنوك التجارية ذات الفرع:

حيث تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد وبذلك يتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي وقد يحدث اختلاف في الخدمات المصرفية المقدمة من الفروع وقد تسمى

---

[1] شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ،مرجع سبق ذكره ،ص65.

[2] محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص 88-89.

بالبنوك التجارية العامة حيث تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كما تعامل من مجالات الصرف الأجنبي.[1]

ثانيا : البنوك التجارية ذات الوحدة الواحدة (البنوك المحلية)

حيث تتم الخدمات المصرفية من خلال بنك موجود في مكان واحد ويعتبر هذا النوع الشائع في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب العرف والقانون والقدرة على مقابلة حاجات العملاء بينما النوع الأول ذات الفروع هو الشائع في مصر وعادة ما يتصرف هذه البنوك بصغر حجمها واقتصار نشاطها على نشاط الموارد المالية في أصول عالية السيولة مثل الأوراق المالية.[2]

ثالثا : البنوك المتخصصة

هي تلك البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي وذلك وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها، والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها.

بحيث توجد العديد من أنواع البنوك المتخصصة يمكن إلقاء الضوء على كل منها بإيجاز فيما يلي:

1- البنوك الزراعية: تتخصص في تمويل النشاط الزراعي بغية تحقيق التوسع الأفقي في الرقعة الزراعية بالدولة ولتحقيق ذلك فإن البنوك الزراعية تمنح القروض المتوسطة والطويلة الأجل لاستصلاح الأراضي وشراء الآلات والمعدات الزراعية.[3]

2- البنوك الصناعية: تختص في إقراض المشروعات الصناعية وتدعيمها مقابل ضمانات وذلك بغية تمويل رأسمال الثابت لآجال طويلة نسبيا.

3- البنوك العقارية: تختص البنوك العقارية بتقديم السلف بضمان العقارات والأراضي والمباني، فالإضافة إلى تقديم القروض لجمعيات ومنظمات الإسكان وتكون معظم القروض التي تمنحها هذه البنوك طويلة الأجل.

---

[1] شاكر القزويني، محضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره ،ص50.

[2] أحمد حمد، عتيم، إدارة البنوك، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2007، ص ص 30-38 .

[3] محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

4- البنوك الالكترونية: تتمثل البنوك الالكترونية في تلك الوحدات الطرفية التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية من خلال استخدام الحسابات الآلية حيث يعرفها البعض بأنها منافذ الالكترونية تقديم خدمات مصرفية متنوعة دون توقف وبدون عمالة بشرية بينما يشير آخرون بأنها منافذ لتسليم الخدمة المصرفية قائمة على الحسابات الآلية ذات مدى متسع زمنيا على مدار الساعة.[1]

كما تحقق هذه البنوك العديد من المزايا:

- حصول العميل على خدمات المصرفية في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة ولا يعرض العميل للوقوف في طوابير الانتظار.
- يسير لهم الحصول على كل البيانات والمعلومات الخاصة بهم، كما أنها تواجه بعض المشاكل من بينها ما تتعرض البنوك الالكترونية لعمليات الاحتيال والنصب بالإضافة إلى القرصنة.

5- بنوك الاستثمار والأعمال:

هي بنوك ذات طبيعة خاصة تختلف عن البنوك التجارية، حيث تقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى، عن طريق اقتراضها أو الاشتراك في رأس مالها أو الاستحواذ عليها وبالتالي هذا النوع من البنوك يعمل في سوق رأس المال، في حين تعمل البنوك الأخرى في السوق النقدي[2].هي بنوك تقوم بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمارات وفقا لخطة التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد القومي بحيث تقوم بـ:

- تقبل الودائع من الأفراد والمؤسسات مثل البنوك التجارية.
- تجميع وتنمية المدخرات لخدمة مجالات الاستثمار وتمويل التجارة الخارجية.
- متابعة المشروعات التجارية التي تشارك في تأسيسها ومتابعة تنفيذ اتفاقيات القروض التي يمنحها البنك.

6- البنوك الإسلامية:

---

[1] أحمد حمد، عتيم، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره ، ص ص 30-38 .

[2] عبد الغفار، وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، مطبعة الانتصار، مصر، 1993، ص42.

هي بنوك حديثة النشأة، فكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية، فهي تقوم على أساس نبذ التعامل بالفائدة بين البنوك وعملائها، إذن البنك الإسلامي يختلف كثيرا عن التجاري لكنه يقترب بالمفهوم المصرفي إلى بنوك الاستثمار .[1] تقوم البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك بأنشطة مختلفة منها :

أ- المضاربات وتأخذ شكل اتفاق بين الطرفين بموجب يقوم العميل بإيداع جزء من أمواله إلى البنك باعتباره صاحب الجهد وذلك مقابل اتسام الطرفين بنسبة من الربح، أما الخسارة فيمثلها الطرفين.

ب-المشاركة: وهي تعد بمثابة عقد أو اتفاق بين مجموعة من الشركاء على تقديم رأس المال والعمل معا وتقسيم الأرباح بينهم أو تحمل الخسارة وفقا لنسب محددة يتم الاتفاق عليها مسبقا.

ج-بيع السلم: وبمقتضاه يتم دفع ثمن الشيء المباع مقدما والمؤجل تسلمه بعد فترة زمنية معينة.[2]

[1] فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، لبنان، 1981،ص37.

[2] محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-39 .

المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وأهداف التحليل البنكي

يعتبر التحليل المالي للمؤسسات والشركات التي تقدم طلبا للاقتراض من البنك التجاري ذا أهمية كبيرة لادارة البنك ،إذ أن قرار منح التسهيلات الائتمانية أو منعها يعتمد أساسا على نتائج هذا التحليل .

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي البنكي

يمكن تعريف التحليل الماليبأنها دراسة القوائم المالية بعد تبويبها و باستخدام الأساليب الكمية و ذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هده العناصر وحجم و أثر هذه التغيرات و اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم أداء هذه المنشآت و كذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة[1].

يعرف التحليل المالي بأنه "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما " للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المنشآت التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجود) مالية أو تشغيلية(، و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يناسب عملية اتخاذ القرار[2].

كما ينظر في التحليل المالي كونه وسيلة من خلالها يمكن تحويل البيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية في شكل يمكن استخدامه مرشدا لتقييم المركز المالي و المركز النقدي .كما ينظر إلى

---

1 منير شاكر محمد، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية؛ دار وائل للنشر، عمان، 2005 ،ص12.

[2]حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و التمويل ،جامعة الإسلامية غزة، 2008 ،ص 23.

التحليل المالي كونه عملية لفحص القوائم المالية المنشورة لشركة ما بقصد تقديم معلومات لتحديد مدى تقدم البنك خلال فترة الدراسة والتنبؤ المستقبلي بنتيجة أعمالها.[1]

المطلب الثاني : أهمية التحليل المالي البنكي

تتبع أهمية التحليل المالي للبنوك من تعدد الجهات التي يمكن أن تستفيد من هذا التحليل ،و يمكن تصنيف هذه الجهات إلى ما يلي :

أولا : البنك المركزي

حيث يستخدم البنك المركزي التحليل المالي كأداة تمكنه من تحقيق أهدافه في مراقبة: كتحقيق البنك نسبة معينة من السيولة أو الاحتفاظ بنسبة من الودائع كاحتياطي نقدي بالإضافي لكيفية توجيه الائتمان و مدى سلامة المركز المالي للبنك بشكل عام، و بناء على هذا التحليل "تقوم أجهزة البنك المركزي كل حسب طبيعة مهماتها و بخاصة مديرية الرقابة على البنوك بتوجيه البنك المعني إلى تعديل أدائه ،في هذا المجال أو ذلك بما يحفظ و يصون حقوق المودعين و المالكين و يحمي البنك من الإغراءات الاستثنائية التي قد تبعده عن السلامة.[2]

ثانيا : ادارة البنك

حيث يقدم التحليل المالي للبنك معلومات عن مدى توظيفه لأمواله، بالإضافة لتطور البنك و بيان مواطن الضعف و القوة فيه، و إظهار مدى ربحية المجالات المختلفة لتوظيف الأموال مما يساعد إدارة البنك على التخطيط في الاتجاه السليم و هو ما يؤدي إلى خفض تكاليف أداء الخدمات البنك[3].

و إذا كانت إدارة البنك عموما تهتم بالتحليل المالي ،فإن الإدارة النقدية (أي الإدارة المسئولة عن المركز النقدي) ترقب نتائج التحليل المالي دوريا و عن كثب ،لأنها تعني بالإدارة الاحتياطات

---

[1] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ،الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ،دار وائل للنشر ،الطبعة الأولى ،2003، ص03.

[2] محمد عبد العزيز عجية، ومصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص134-135.

[3] عبد الرحمن يسري احمد ،النقود والفوائد والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،مصر، 1990، ص ص26، 27.

الأولية،و التحول منها إلى احتياطات الثانوية ،و بالعكس و لذلك فهي بحاجة لمعرفة مدة و توقيت الحاجة لشراء الحسابات الطليقة لدى البنك المركزي أو بيعها ،و الحاجة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي...

ثالثا : المودعون

يوفر التحليل المالي للبنك معلومات تشعرهم مدى الأمان الذي يحققه لأموالهم المودعة لديه ، و مدى قدرته على رد هذه الودائع في الوقت الذي يطلبونه بالإضافة إلى مدى قدرته على لإقراضهم عند الحاجة[1].

المطلب الثالث : أهداف التحليل المالي البنكي

يختلف الغرض من التحليل المالي وفقا للجهة الموجة إليها، فالتحليل المالي يهدف بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة و بكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع، و بشكل عام يمكن القول بأن أغراض التحليل المالي تتمثل بما يلي :

أولا :التحليل لإغراض إدارية

تسعى الإدارة إلى تحقيق أهداف الملاك دائما في تعظيم قيمة الأسهم في المنشأة، و ذلك بالتنسيق بين مصالح العاملين و المساهمين و المتعاملين... و لذلك فإن اهتمامها يكون شاملا لنواحي السابقة و مما يسهل عملية التحليل بالنسبة للإدارة هو حيازتها للبيانات المالية التي توضح حقيقة المركز المالي للمنشأة.[2]

ثانيا : التحليل لأغراض الاستثمار بالنسبة للدائنين

[1] حسين سمير عشيش، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك ،طبعة1 ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،الأردن 2010 ،ص ص 25.

[2] عبد الرحمن يسري احمد ،النقود والفوائد والبنوك، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

يقوم بهذا التحليل في الغالب فئتا الدائنين و الموردين حيث يتم دراسة الغرض من القرض وتقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير وقدرتها على ذلك على المدى الطويل حسب نوعية القرض؛

ثالثا : التحليل لأغراض الاستثمار

يقوم بهذا التحليل في العادة الأشخاص أو الهيئات التي ترغب في شراء أسهم المنشأة لغايات الاستثمار ؛و بما أن هدف معظم المستثمرين قد يكون إما الحصول على الأرباح التي توزعها المنشأة،و إما تحقيق أرباح رأسمالية عن طريق بيع الأسهم عندما ترتفع قيمتها في السوق و إما تحقيق الهدفين معا و هذا في الواقع ما تهدف إليه الغالبية العظمى من المستثمرين ،فالمساهم يهتم بدراسة العائد على أمواله المستثمرة لاتخاذ قرار باستثمار الاستثمار أو زيادة أو نقل أمواله المستثمرة إلى جهة استثمارية أخرى و تقوم بالدراسة عن طريق:

1 – دراسة مركز المشروع داخل القطاع الذي ينتمي إليه:

وذلك من خلال دراسة فرع نشاط الذي يمارسه المشروع و كذلك دراسة عوامل الإنتاج من حيث عناصرها و كذلك دراسة ظروف السوق.[1]

2–دراسة نتائج الدراسة

3–دراسة مستقبل المشروع : من خلال الفترة المقبلة للمشروع يتم دراسة مستقبل المشروع و استمراريته و استمرارية ربحيته.

رابعا : تحليل المنشاة لإغراض الدراسات و تقديم الاستثمارات التي تقوم بها بيوت الخبرة المالية

لأن التحليل لإغراض الاستثمارات قد يستفيد منه الدارسون و الباحثون و السماسرة و الوسطاء الماليون إضافة إلى العملاء و يمكن الحصول على الدراسات و الاستثمارات عن طريق بيوت الخبرة المالية التي يقوم بهذه العملية .[1]

[1] عبد الرحمن يسري احمد ،النقود والفوائد والبنوك، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

على الرغم من أهمية هذه الأهداف إل أن نتائج التحليل المالي يجاب التعامل بها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق ا للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب، ومن جانب آخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهاد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل. [2]

[1]حسين سمير عشيش، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك، مرجع سبق ذكره ، ص30.

[2] عدنان تايه النعيمي & ارشد فؤاد التميمي ،التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة) ،اليازوري للنشر والتوزيع ،2007، ص12.

المبحث الثالث : أدوات وأنوع النسب المالية

تهتم إدارة البنك بالتحليل المالي لأهداف التخطيط والرقابة ،فتضع معايير ونسب معينة وتستطيع ادارة البنك من خلال هذه التحليل معرفة درجة توظيف الأموال لديها ومدى تحقيقها للأرباح ومتطلبات السيولة .

المطلب الأول : أنواع التحليل المالي البنكي

هناك نوعان من التحليل المالي الذي يقوم به البنك : تحليل على القةائم المالية للمؤسسة المقترضة وتحليل على القوائم المالية للبنك ،و يقوم على :

أولا : تحليل الميزانية

وهناك طريقتان لتحليل الميزانية للبنك

1**–التحليل الأفقي** : إن قيام البنك بعملياته ينعكس على شكل تغيرات بالزيادة أو النقصان في بنود الميزانية من موجودات أو مطلوبات أو حقوق الملكية ،ويمكن تقييم أداء البنك من خلال مقارنة المتغيرات التي تحدث في بنود الميزانية في تاريخين مختلفين أو تواريخ متعددة ومحاولة تفسير و تحليل هذه المتغيرات.[1]

2**–التحليل الرأسي** : ويشمل التحليل الرأسي دراسة العلاقة بين بنود الميزانية في تاريخ محدد ،وذلك من خلال إيجاد نسبة كل بند من بنود الموجودات ،إلى مجموع الموجودات.

أو كل بند من بنود المطلوبات ورأس المال إلى مجمع رأس المال والمطلوبات ،وبمعنى آخر فإن هذا التحليل يبين الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية في تاريخ معين .وكذلك فإنه بالإمكان مقارنة النسب المتحصل عليها مع النسب الأخرى للبنوك المماثلة ،أو مع ميزنيات البنوك في نفس الدولة.[2]

ثانيا : تحليل بيان الأرباح والخسائر

---

[1] محمد السعيد أنور سلطان ،إدارة البنوك ،دار البنوك ،دار الجامعية الجديدة ،الاسكندرية ،2005 ،ص165-166.

[2] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ،مرجع سبق ذكره ،ص251

وهناك طريقتان كذلك للتحليل

1-التحليل الأفقي : بيان الأرباح و الخسائر يظهر نتائج العمليات المالية للبنك خلال فترة معينة (وغالبا ما تكون سنة محاسبية) ويستخدم هذا التحليل للكشف عن اتجاهات التغير في بنود الايرادات و المصروفات لعدة فترات محاسبية.

2-التحليل الرأسي : يمكن تحليل بيان الأرباح والخسائر عن طريق التحليل الرأسي وذلك بإيجاد نسبة كل بند من الايرادات إلى مجموع الايرادات ،أو كل بنك من المصاريف إلى مجموعها.[1]

المطلب الثاني : التحليل الائتماني البنكي

تطلب البنوك عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية تقديم مجموعة من المعلومات (المالية وغير المالية) والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسؤول أو ضابط الائتمان ،وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها يقدم توصية إلى لجنة القروض والتسهيلات والتي بناء على ذلك تتخذ قرارها بالموافقة أو عدمها على طلب العميل.

ومن هنا يتوجب على مسؤول الائتمان أن يراعي في دراسته لطلب القرض مجموعة من العناصر الأساسية لاتخاذ القرار الصحيح.[2]

أولا : وصف واضح للقرض أو التسهيلات

-بالنسبة للعميل : الحصول على معلومات شخصية عنه.

-نوع القرض أو التسهيلات المصرفية مثل هل التسهيلات مؤقة أم مستمرة على مدار عدة سنوات.

-الغرض أو المجال الذي يستخدم فيه القرض : هل يستخدم مثلا في تمويل واستثمار رأسمالي أو في تمويل رأس المال العامل أو السيطرة على شركة تابعة.

---

[1] محمد السعيد أنور سلطان ،إدارة البنوك ،مرجع سبق ذكره ،ص166.

[2] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ،مرجع سبق ذكره ،ص251

-مصادر الأموال التي منها يتوقع العميل تسديد القرض ،وكذلك توقيت هذا التسديد أي هل ستسدد من مصادر تشغيلية أم مصادر تمويلية أخرى ،إصدار أسهم سندات.[1]

ثانيا : تحليل المخاطر الإئتمانية

تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار الائتمان ،ويقصد بها عادة تصنيف المقترض و تصنيف المخاطر وذلك بهدف الوصول إلى تحديد رتبة القرض التي في ضوئها سيتحدد مصير طلب القرض.

ثم بعد ذلك وفي حالة الموافقة على الطلب ،ستتم عملية التسير ،أي تحديد معدل الفائدة وكذلك نوع الضمانات المقدمة.

ثالثا : مصادر المعلومات المالية

تتشكل المعلومات المالية التي يطلب من العميل تقديمها المادة الخام لعملية التحليل المالي التي تمثل القاعدة الأساسية لاتخاذ القرار ،وضمن هذه الخطوة يتوجب على ضابط الائتمان تحديد ما يلي :

-نوع البيانات المالية التي يطلبها من العميل ،أي إذا كان شركة قابضة مثلا هل هي البيانات المنفصلة الخاصة بالشركة الأم فقط ،أم البيانات المالية الموحدة للمجموع ، ثم هل يجب أن تكون هذه البيانات مدققة أم يكفي أن تكون خاضعة للمراجعة أو مصنفة.[2]

-ما مدى الثقة التي يوليها مسؤول الائتمان لمدقق حسابات الشركة المقترضة ،وما عدد التغيرات التي أجرتها تلك الشركة في مدقق حساباتها على مدار السنوات الخمس الأخيرة مثلا؟

-هل على العميل توفير تنبؤات أو توقعات مالية مثل الموازنات والقوائم المالية المتوقعة أم يكفي منه توفير بيانات مالية تاريخية فقط.

وإذا كان عليه توفير تلك التنبؤات ما مدى معقولية القروض التي بنيت عليها تلك التوقعات.[3]

رابعا : المعلومات الاستراتجية

---

[1] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، نفس المرجع ،ص352.

[2] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، نفس المرجع ،ص352.

[3] محمد السعيد أنور سلطان ،إدارة البنوك ،مرجع سبق ذكره ،ص166.

ينصب جهد مسؤول الائتمان في هذه المرحلة من مراحل تحليل الائتمان على ما يعرف بالتحليل الاستراتيجي ،أو ما يطلق عليه البعض اختصار تحليل swot والذي يدور حول نشاط المؤسسة بنا فيها نقاط القوة ونقاط الضعف ،وكذلك احتمالات نموها أو فشلها في المستقبل ،وذلك من خلال دراسة الظروف البيئية المحيطة بها ،و بالصناعة التي تعمل فيها ،وعوامل السوق والمنافسة وكذلك متغيرات الاقتصاد الكلي.

المطلب الثالث : النسب المالية البنكية

يعتبر استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الادارة على معرفة وضع سيولة البنك وملائمة حقوق الملكية ،ومن أهم النسب.

أولا : النسب والمعدلات القانونية

1-نسب السيولة القانونية : وهي التي يلتزم بها البنك وفقا للقانون ،وتتكون من :

البسط : الأرصدة بالخزينة و الأرصدة لدى البنك المركزي + الذهب وأذوان الخزانة + المستحق على البنوك + الأوراق التجارية المخصومة والأوراق المالية الحكومية + الشيكات و الحولات تحت التحصيل – القروض من البنك المركزي والبنوك التجارية.

المقام : الودائع بالعملة + الشيكات والحولات المستحقة الدفع + المستحق للبنوك والجزء غير المغطى نقدا من خطابات الضمان النهائية غير المكفولة.

2-نسبة الاحتياطي القانوني : وهي أن تحافظ البنوك بأرصدة لدى البنك المركزي وبدون فوائد بنسبة معينة من الودائع التي يحددها البنك وتتكون من : [1]

البسط : الأرصدة لدى البنك المركزي

المقام : اجمالي الودائع + شيكات وحولات وخطابات دورية مستحقة الدفع + الأرصدة المستحقة للبنوك + مبالغ مقترضة من البنك المركزي.

3-نسبة رأس المال إلى الودائع :

[1] زياد رمضان ،محفوظ جودة ،الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ،دار وائل للنشر ،الطبعة الثانية ،2003 ،ص246-266.

البسط : رأس المال إلى الودائع

المقام = ودائع العملاء – الرصيد لدى البنك المركزي – سندات التنمية والأذونات – القروض المستثناة – أسهم الانماء والاسكان.

4–نسبة الأسهم إلى رأس المال :

البسط = الاستثمارات في الأسهم

المقام : رأس المال و الاحتياطات

5–السيولة التجارية :

البسط = نقد في الصندوق + الرصيد لدى البنك المركزي + أرصدة لدى البنوك الأخرى + أذونات و سندات كمبيلات تستحق خلال ثلاثة أشهر.

المقام= ودائع العملاء + ودائع البنوك.

ثانيا : نسب السيولة

من الضروري أن يحافظ البنك دائما على نسبة معقولة من السيولة وذلك لمجابهة الالتزامات قصيرة الأجل والسحوبات من العملاء المستخدمة.

1–**نسبة النقدية إلى الودائع الجارية** : وهي تعكس هذه النسبة قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها أصحاب الودائع الجارية وتحسب وفق العلاقة :

$$\text{نسبة النقدية إلى الودائع الجارية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الودائع الجارية}}$$

2–**نسبة النقدية إلى مجموع الودائع** : حيث تعكس النسبة قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع الجارية والتوفير ولأجل وتحسب : [1]

$$\text{نسبة النقدية إلى مجموع الودائع} = \frac{\text{النقدية}}{\text{مجموع الودائع}}$$

[1] زياد رمضان ،محفوظ جودة ،الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، مرجع سبق ذكره ،ص267.

3-**نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع** : وتعكس هذه النسبة قدرة الاستثمارات قصيرة الأجل على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها حيث :

$$\text{نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع} = \frac{\text{الاستثمارات المالية قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الودائع}}$$

ثالثا :كفاية رأس المال

وظيفة رأس المال الأساسية تأمين امتصاص الخسائر في حالة حدوثها ،بالإضافة إلى أنه يعتبر عنصر أمان لدى المودعين ،ولا يوجد هناك معيار واحد أمثل لمدى كفاية رأس المال ،إذ يختلف مستوى الكفاية المطلوب بين بنك وآخر ،ووفقا لحجم البنك وطبيعة عملياته ،ومن أهم النسب في تحديد كفاية رأس المال ،النسب التالية :

1-**نسبة حقوق الملكية إلى رأس إجمالي الأصو**ل : وتعكس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية في تمويل الأصول .[1]

$$\text{وتساوي نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي لأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

2-**نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة** : وتشمل الأصول الخطرة الوراق التجارية المخصومة ،والقروض والسلفات وتبين هذه النسبة مدى قدرة حقوق الملكية على مقابلة مخاطر الاستثمار وتتكون من :

$$\textbf{نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول الخطرة}}$$

رابعا : نسب النشاط

1-**معدل توظيف الأموال المتاحة** : هذا المعدل يقيس مدى توظيف البنك لودائع وحقوق الملكية في القروض والاستثمارات.

[1] زياد رمضان ،محفوظ جودة ،الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، مرجع سبق ذكره ،ص267.

$$\text{معدل التوظيف} = \frac{\text{القروض+الاستثمارات}}{\text{الودائع+الملكية حقوق}}$$

2-**نسبة الاستثمارات إلى الودائع** : وتعبر هذه النسبة عن مدى استخدام الودائع بجميع أنواعها في الاستثمارات.

$$\textbf{نسبة الاستثمارات إلى الودائع} = \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{الودائع}}$$

خامسا : نسبة الربحية [1]

1-**نسبة العائد على حق الملكية** :وتمكن هذه النسبة من قياس العائد لكل وحدة من حقوق الملكية ،وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لأن هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين ،إضافة المزيد من الأرباح المحتجزة وذلك في الحالات التي تزيد فيها الأرباح وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

2-**العائد على الأصول** : وتمكن هذه النسبة من قياس صافي الدخل لكل وحدة من متوسط الأصول التي يمتلكها البنك خلال فترة معينة ،وتحسب كما يلي :

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\textbf{3-هامش الفائد و يحسب} = \frac{\text{الفوائد الدائنة+الفوائد المدينة}}{\text{الأصول العامة}}$$

وتشمل الأصول العامة كافة الأصول باستثناء النقدية و الأصول الثابتة .

$$\text{4-هامش صافي الربح على الفوائد و يحسب} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{الفوائد الدائنة}}$$

$$\text{درجة استخدام الأصول} = 1\frac{\text{الفوائد الدائنة}}{\text{الأصول}}$$

[1] طارق عبد العال حماد ،تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطر ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2001 ،ص81.

سادسا : مؤشرات أخرى

1-مقاييس العائد :

العائد على حقوق الملكية =صافي الدخل / الأصول الخاصة

العائد على الأصول =صافي الدخل / الأصول

الرفع المالي =إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية

هامش الربح =صافي الدخل / إجمالي الإيرادات

منفعة الأصول =إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

هامش الفائدة الصافية =دخل الفائدة الصافية / الأصول التي تولد مكاسب

معدل الفائدة على الودائع= الفائض القابل للتوزيع / الودائع

2-مقاييس المخاطرة :

أ-**مخاطر السيولة:**

المعدل النقدي = نقدية بالخ ا زنة ارصدة البنك المركزي ولدى الم ا رسلين /الودائع الارصدة المستحقة للبنوك والم ا رسلين

(النقدية+ المستحق على المصارف /) إجمالي الأصول

إجمالي الودائع الجارية / إجمالي الودائع الادخارية والآجلة

ب-**مخاطر سعر الفائدة:**

أصول حساسة اتجاه معدل الفائدة – خصوم حساسة اتجاه معدل الفائدة

ج- **مخاطر الائتمان:**

القروض المتأخرة عن السداد / محفظة القروض

حق الملكية / إجمالي محفظة القروض

قروض وسلفيات قصيرة الأجل / الأصول

[1] زياد رمضان ،محفوظ جودة ،الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، مرجع سبق ذكره ،ص267.

مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض والإيجا ا رت

د- **مخاطر رأس المال:**

إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول

مصروف العمالة / عدد العمال[1]

على الرغم من أهمية النسب المالية ،إلا أن هناك محاذير وحدود لاستخدام هذه النسب ،فهي أدوات التحليل المالي وليست غاية في حد ذاتها ،إذ أنها تعطينا مؤشرات فقط عن أداء الإدارة ولا تقوم بإعطاء تفسيرات أو حلول للمشاكل ،فالنسب هي علاقة كمية ونسبية بين بنود في تاريخ محدد ولكنها لا تظهر نشاطات الادارة و خططها ،إضافة إلى التضخم وأثرة على عدم دقة النسب المالية وخاصة عند المقارنة بين نتائج متعددة.

[1]طارق عبد العال حماد ،تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطر ،مرجع سبق ذكره ،ص55.

خلاصة :

إذن البنك يستعمل التحليل المالي كوسيلة تنبؤية أولية لتمويل مشروع معين وبالتالي فهو خطوة تمهيدية وضرورية للتخطيط المالي السليم ، حيث يعتبر التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للبنوك ، فهو منطلق العملية الإدارية ونقطة البداية فيها. فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لابد من معرفة المركز المالي لمنشأته. ويمكن استخدام المعلومات التي توفرها الإدارة المالية والتي تمثل خلاصة واقعية للنشاط التشغيلي في المجالات اتخاذ القرارات الإدارية ، التخطيط والرقابة والتقييم الداخلي لأداء المنظمة بالاضافة إلى إصدار التقارير المالية وتقييم الأداء من قبل الجهات الخارجية (كالدائنين والمستثمرين).

الفصل الثاني :

التحليل المالي المحاسبي

تمهيد :

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير، فهو يهدف إلى التشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة ، والكشف على الأخطاء والعمل على تصحيحها أو التخلص منها، ويمكن إعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقلة وهذا من خلال دراسة وتقسيم نشاط المؤسسة ومعرفة إتجاهه والتنبؤ به.

كما يعد التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لتحقيق أهداف المؤسسة ولكي يقوم هذا الاخير باتخاذ القرارات السليمة والمطابقة للأهداف التي رسمتها المؤسسة يجب أن تعتمد في تحليلها على أدوات موثوق فيها ، وتعتبر مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من بين الأدوات الأكثر شيوعا اوستخداما في تقييم الوضع المالي، وذلك لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة .

المبحث الأول : ماهية المؤسسة

المبحث الثاني : طبيعة التحليل المالي

المبحث الثالث : التحليل بواسطة النسب وأهم وسائله ومؤشراته

المبحث الأول : ماهية المؤسسة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية والمحور الأساسي الذي يدور حوله أي اقتصاد حيث تعمل من خلال وظائفها المختلفة إلى بلوغ وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة.

المطلب الأول : تعريف المؤسسة

إن عملية إعطاء ووضع تعريف موحد وواضح للمؤسسة الاقتصادية يعتبر أمر بالغ الصعوبة، فقد تعددت وتباينت أراء الاقتصاديين حول مفهوم المؤسسة الاقتصادية، وهناك جملة من الأسباب التي أدت إلى عدم الوقوف على تعريف موحد للمؤسسة الاقتصادية أهمها:

تشعب واتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية، سواء الخدماتية منها أو الصناعية، وقد ظهرت عدة مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت، وفي أمكنة مختلفة مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات والاحتكارات.

تعرف على أنها اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين أخريين، وهذا في إطار قانوني ومالي اجتماعي معين، ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد. وتتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة، أما الثانية فتتمثل في الطرق و الكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى[1].

وتعرف كذلك على أنها شكل اقتصادي وتقني وقانوني واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لقيم العمل الاجتماعي بهدف إنتاج سلع أو وسائل الإنتاج أو تقديم خدمات متنوعة.[2]

---

[1] ناصر دادي عدون ،إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة،الجزائر،الطبعة الثانية، 1998 ، ص08

[2] صمويل عبود ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1982 ، ص58.

كما تعرف" أنها مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية (طبيعية كانت أو مادية أو غيرها) والتي تشغل فيما بينها وفق تركيب معين وتوليفة محددة قصد إنجاز أو أداء المهام المنوطة بها من طرف المجتمع."[1]

المطلب الثاني : وظائف المؤسسة

أولا : الوظيفة المالية:

تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف في المؤسسة، فالمؤسسة لا تقوم بنشاطها من إنتاج وتسويق .. دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة وأوجه الإنفاق.

وتعرف الوظيفة المالية على أنها مجموعة من المهام والعمليات، التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال من خلال برامجها وخططها الاستثمارية.[2]

ثانيا : وظيفة التموين

التموين كمجموعة من مهام والعمليات، يعني العمل على توفير مختلف عناصر المخزون المحصل عليا من خارج المؤسسة، بكميات وتكاليف ونوعيات مناسبة طبقا لبرامج وخطط المؤسسة.

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن وظيفة التموين تنقسم إلى مهمتين فرعيتين: مهمة الشراء ومهمة التخزين.

1-مهمة الشراء :

هي مجموعة من الأنشطة التي تختص بتوفير مستلزمات النشاط من خارج المؤسسة بالكمية والجودة والأسعار المناسبة، وفي التوقيت ومن المصدر المناسبين.[3]

---

[1] أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 ، ص :15.

[2] ناصر دادي عدون ،إقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره ،ص18.

[3] علي الشرقاوي، المشتريات وإدارة المخازن، الدار الجامعية ، بيروت، 1995 ، ص:20.

2-مهمة التخزين : هي مجموعة من الإجراءات والأعمال التي تقوم بها المؤسسة على أساس أنظمة محكمة، ووفق صيغ معينة وعبر أجهزة مختصة، لتأمين الإمداد المستمر بالمستلزمات السلعية لعمليات التشغيل في الزمن المحدد وبالكميات والنوعية المطلوبتين.[1]

ثالثا : وظيفة الانتاج

يعتبر الإنتاج الوظيفة الأساسية للمؤسسات الإنتاجية فهو المبرر لوجودها و الحافز على استمرارها و بقاءها كون الإنتاج يرتبط بإشباع الحاجات الإنسانية و بالتالي فإنه يستمر ما دامت الحاجة الإنسانية قائمة.

ويمكن تعريفها بأنها "عملية إنتاج المنفعة أو المنافع التي يقام العمل من أجل خلقها وبيعها كوسيلة لتحقيق الربح".[2]

رابعا : وظيفة التسويق

يعد التسويق من المفاهيم التي استقطبت انتباه و اهتمام العديد من الاقتصاديين و الباحثين خلال العقود الأربعة الأخيرة و تركز هذا الاهتمام حول كيفية تعريف مفهوم التسويق.

ويعرف التسويق على أنه مجموع العمليات و المجهودات التي تبذلها المؤسسة من اجل معرفة أكثر لمتطلبات السوق، و ما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتوج الشكلية و التقنية حتى تستجيب أكثر لهذه المتطلبات من جهة، و كل ما يبذل من جهود في عملية ترويج و توفير المنتوج للمستهلك في الوقت المناسب و بالطريقة الملائمة حتى تبيع أكبر كمية ممكنة منه و بأسعار ملائمة تحقق أكثر أرباحا لها.[3]

---

[1] أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 ، ص75.

[2] سعاد نائف برنوطي ، إدارة الأعمال الصغيرة، دار وائل لنشر، عمان، الأردن ، 2005 ، ص 226.

[3] ناصر دادي عدون ،إقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره ،ص18.

خامسا : وظيفة الموارد البشرية

تحتل وظيفة الموارد البشرية مكانة هامة في المؤسسة، فهذه الأخيرة لها أموال، زبائن، تكنولوجيا، أسواق...ولتشغيل كل هذا فهي بحاجة إلى محرك أساسي وهو الأفراد.

وتعرف وظيفة الموارد البشرية على أنها مجموعة النشاطات المتعلقة بحصول المؤسسة على احتياجاتها من الموارد البشرية, وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها, بما يمكّن من تحقيق الأهداف بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية[1].

المطلب الثالث : أنواع المؤسسة

أولا :تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا لمعيار الحجم

يتم تقسيم المؤسسات الاقتصادية ووضع الحدود الفاصلة بينها استنادا لحجم المؤسسة حيث تأخذ المؤسسة الاقتصادية وفق هذا المعيار الأشكال التالية:

مؤسسات مصغرة – مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة – مؤسسات كبيرة. ويعتمد في وضع الحدود الفاصلة بين مختلف الأحجام على معياريين رئيسيين :معايير كمية و معايير نوعية.

1–المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الاقتصادية

حيث يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية استنادا إلى مؤشرات كمية ذات طابع إحصائي ومن بين أهم المعايير الشائعة الاستخدام هي:

-معيار عدد العمال (حجم العمالة)

- المعيار المالي أو النقدي والذي يضم معيار رأس المال المستثمر ومعيار حجم المبيعات.

أ–معيار عدد العمال أو حجم العمالة:

[1] جمال الدين محمد المرسى، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص36.

يعتبر هذا المعيار الأكثر شيوعا و اعتمادا على الإطلاق في العديد من الدول، حيث يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية ووضع الحدود الفاصلة بين مختلف أحجمها استنادا على حجم اليد العاملة في المؤسسة[1].

ويتم الأخذ بهذا المعيار في العديد من الدول نظرا للخصائص الذي يتميز بها وهي

- الثبات النسبي حيث لا يتأثر هذا المعيار بالمتغيرات في قيمة النقود نتيجة عامل التضخم؛
- كذلك توافر البيانات إلى حد كبير وسهولة الحصول عليها من المؤسسات.

لكن هذا المعيار من جهة أخرى له سلبياته وقد وجهة له عدة انتقادات أهمها.

- أن العمالة المؤقتة تؤدي إلى تغير حجم المؤسسة من وقت لأخر؛
- كذلك نوعية التكنولوجيا والمعدات المستخدمة ومدى تطورها يؤثر على حجم العمالة.

كذلك يعاب على هذا المعيار أن استخدام العمالة وحدها قد لا يعكس تماما الوضع الحقيقي لحجم المؤسسة.

فعلى سبيل المثال هناك صناعات كثيرة تتطلب استثمارات مالية كبيرة ولكنها توظف عدد صغير من العمال، وبالتالي يمكن اعتبارها صغيرة وهي في الحقيقة العكس، وكذلك هناك صناعات تتطلب استثمارات مالية صغيرة لكنها توظف عدد كبير نسبيا من الأيدي العاملة، وبالتالي يمكن أن تقع في نفس الإشكالية في عملية تصنيفها أيمكن اعتبارها كبيرة بالرغم من كونها صغيرة.

ب– المعيار المالي أو نقدي:

–معيار ر أس المال المستثمر:

يتم تصنيف كل نوع من المؤسسات ووضع الحدود الفاصلة فيما بينها على أن لا يتجاوز رأس المال

[1] برايس نورة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها، دراسة ميدانية حالة مؤسسة FERTIAl ، عنابة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص :مالية المؤسسة، جامعة عنابة،2005 ،ص06.

المستثمر في كل نوع حد أقصى معين يختلف باختلاف الدول التي توجد بها تلك المؤسسات وذلك تبعا لدرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها الدولة وتبعا لمدى الوفرة أو الندرة النسبية في عناصر الإنتاج المختلفة .[1]

ولا يتم الاعتماد على هذا المعيار كثيرا وهذا راجع إلى أنه يتطلب إجراء تعديلات مستمرة تبعا لمعدلات التضخم، كذلك اختلاف دلالته من دولة إلى أخرى وفي الدولة الواحدة من قطاع إلى أخر ومن فترة لأخرى.

– المعيار الثنائي أو المزدوج (العمالة ورأس المال):

نظرا لأن العمالة ليست هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية حيث هناك العديد من العناصر الأخرى مثل رأس المال المستثمر فهناك بعض الدول تستخدم خليط من المعياريين "معيار حجم العمالة ومعيار رأس المال" في تصنيف المؤسسات الاقتصادية.

ويعتمد هذا المعيار في تحديد حجم المؤسسات المختلفة على الجمع مابين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ورأس المال معا في معيار واحد، وذلك عن طريق وضع حد أقصى للعمالة بجانب مبلغ معين لرأس المال المستثمر.[2]

– معيار حجم المبيعات أو حجم الإنتاج أو رقم الأعمال:

هناك بعض الدول تستخدم هذا المعيار لتحديد حجم المؤسسة، حيث كلما كبرت نسبة مبيعات المؤسسة كبر حجمها، حيث تستخدم حجم الإنتاج إذا كانت المؤسسة تتحصل على إيراداتها من مصدر واحد، وتستخدم رقم الأعمال إذا كانت تحصل على إيراداتها من مصادر مختلفة .[3]

كذلك يعاب على هذا المعيار انه يتطلب تعديلا مستمرا وفقا لتغيرات الأسعار ومعدلات التضخم.

2–المعايير النوعية لتصنيف المؤسسات الاقتصادية:

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية القاهرة، مصر،1993 ،ص15.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره ،ص15.

[3] سعاد نائف برنوطي ، إدارة الأعمال الصغيرة ، مرجع سبق ذكره ،ص137.

نتيجة لبعض العيوب التي تتصف بها المعايير الكمية في تصنيف المؤسسات الاقتصادية هناك من يعتمد على المعايير النوعية في وضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات وهذه المعايير تركز على الخصائص الرئيسية التي تتميز بها المؤسسة.

وأهم هم هذه المعايير المستعملة هي: الاستقلالية – الحصة السوقية – طبيعة الصناعة.

أ– الاستقلالية:

والمقصود بها استقلالية الإدارة والعمل، وعدم تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، وصاحب أو أصحاب المؤسسة يتحملون المسؤولية الكاملة فيما يخص التزامات المؤسسة تجاه الغير، حيث نجد في المؤسسات الكبيرة أن الوظائف الخاصة بالإنتاج والإدارة توزع وتتجزأ على عدة أشخاص، أما في المؤسسات المصغر والصغيرة والمتوسطة غالبا ما يؤدي صاحب المؤسسة تلك الوظائف وحده وينفرد في اتخاذ القرارات.

ب–الحصة السوقية:

يعتبر السوق المال النهائي لإنتاج المؤسسة وعليه فإن حصة المؤسسة من السوق قد تعطي صورة عن قوتها ومدى تحكمها فيه، حيث تعتبر المؤسسة التي تمتلك حصة كبيرة في السوق تعتبر كبيرة وأما تلك التي تنشط في حدود معينة تعتبر صغيرة أو متوسطة ذلك أنه من خصائص هذه الأخيرة صغر حجم إنتاجها وضآلة حجم رأس مالها ومحدودية نشاطها ويكون إنتاجها موجه لأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها.ولا تستطيع أن تفرض أي نوع من الإحتكار في السوق عكس المؤسسات الكبرى التي يمكن تفرض حالة من الإحتكار لضخامة رأس مالها وكبر حجم إنتاجها وحصتها السوقية.[1]

ج– طبيعة الصناعة

[1] رابح خوني، حساني رقية، آفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، "الدورة التدريبية الدولية حول :تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 2003 ،ص50.

يتم كذلك تصنيف المؤسسات اعتمادا على الطبيعة الفنية للصناعة أي مدى استخدام الآلات في العملية الإنتاجية فبعض الصناعات تحتاج في صناعتها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، في حين تحتاج بعض الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبيا من العمل ووحدات كبيرة نسبيا من رأس المال، الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة.[1]

ثانيا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا للمعيار القانوني

1-المؤسسات العمومية

وهي المؤسسات التي يعود رأس مالها للقطاع العام، فهي تعتبر مؤسسات الدولة بالإنشاء أو التأميم، و يكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية، ينقسم هذا النوع من المؤسسات إلى قسمين:

أ- مؤسسات تابعة للوزارات:

وتسمى أيضا " المؤسسات الوطنية " فهي تخضع للمركز مباشرة أي لإحدى الوزارات و هي صاحبة إنشائها، و التي تقوم بمراقبة تسييرها بواسطة عناصر تعيينها، تقدم إليها تقارير دورية عن نشاطها ونتائجها.

ب- مؤسسات تابعة للجماعات المحلية:

وتتمثل هذه المؤسسات في الولاية و البلدية أو تجمع بين البلديات أو الولايات أو منهما معا، وتكون عادة ذات أحجام متوسطة أو صغيرة ويشرف عليها منشئيها عن طريق إدارتها ، وتحبذ عادة مجال النقل والبناء أو الخدمات العامة.

2- مؤسسات مختلطة

[1] يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص : علوم التسيير، جامعة الجزائر،2004 ،ص19.

وهي تلك المؤسسات التي تترك الدولة أو إحدى هيئتها مع الأفراد أو المؤسسات الأخرى في ملكيتها، مع العلم أن تنظيم هذا النوع من المؤسسات يخضع كذلك لعدة ضوابط تحددها تشريعات وأحكام خاصة[1].

3-المؤسسات الخاصة:

وهي تلك المؤسسات التي تؤول ملكيتها إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، كالمؤسسات الفردية ومؤسسات الشركات على أن كل نوع من هذه المؤسسات يحكمه نمط قانوني معين يحدد طرق و إجراءات تسييرها، ويتم تقسيم المؤسسات الخاصة إلى:

أ-المؤسسات الفردية:

تنشأ هذه المؤسسات عن جمع شخص يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى.

حيث تختلط فيها شخصيتها القانونية بشخصية صاحب رأس المال الذي يقوم بإنشاء هذه المؤسسة ،ويأخذ هذا النوع من المؤسسات أنواع تتباين من مؤسسات إنتاجية إلى وحدات تجارية أو خدماتية....إلخ. وغالبا ما يكون عدد العاملين فيها منخفضا.[2]

ب-مؤسسات الشركات:

يعرف المشرع الجزائري الشركة على أنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن ذلك.

وتنقسم الشركات على ثلاث أقسام رئيسية هي: شركات الأشخاص ، الشركات ذات المسؤولية المحدودة ، شركات الأموال.[3]

---

[1] أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة ،مرجع سابق، ص17.

[2] ناصر دادي عدون ،إقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره ،ص18.

[3] المادة 416 من القانون المدني ، القانون رقم 14/88 المؤرخ في 03 مايو 1988.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية اقتصاديا

توزع المؤسسات الاقتصادية استنادا لهذا المعيار إلى ثلاث قطاعات رئيسية : قطاع الفلاحة ، قطاع الصناعة ، قطاع الخدمات ويضم كل قطاع مايلي :

1- مؤسسات القطاع الأول " الفلاحة":

وتجمع المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها و منتجاتها، و تربية المواشي، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري، و غيره من النشاطات مرتبطة بالأرض و الموارد. الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك، وعادة ما تضاف إليها أنشطة المناجم. [1]

2- مؤسسات القطاع الثاني "الصناعة ":

وتجمع مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات، و تشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية و صناعية مختلفة، وكذلك صناعات تحويل و تكرير للمواد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها، وهي ما تسمى بالصناعات الإستخراجية ومؤسسات الصناعات الاستهلاكية بشكل عام، ومؤسسات صناعة التجهيزات وسائل الإنتاج المختلفة، و نلاحظ أن توزيع هذه المؤسسات يمكن أن تجمع في فرعين رئيسيين:

أ-الصناعات الخفيفة: و في أغلبها استهلاكية و غير دافعة للاقتصاد بشكل واضح.

ب-بالصناعات الثقيلة أو المصنعة: هي مختلف الأنشطة الصناعية التي تعمل منتجاتها على دفع الاقتصاد أماميا ، حيث تعتبر كمستعمل لموارد و منتوجات قطاعات مثل الإستخراجية و الطاقة ، و منتج لوسائل إنتاج تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية و هي بذلك دافعة إلى الأمام.

3- مؤسسات القطاع الثالث:

هذه المؤسسات تشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في المجموعتين السابقتين و هي ذات أنشطة جد مختلفة وواسعة انطلاقا من المؤسسات الحرفية، النقل، البنوك، المؤسسات المالية، التجارة، الصحة وغيرها. [1]

[1] ناصر دادي عدون ،إقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره ،ص70.

[1]ناصر دادي عدون ،إقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره ،ص71.

المبحث الثاني : طبيعة التحليل المالي

لاشك بأن أي مشروع يلد ويترعرع وسط مجتمع معين تنشأ بينهم علاقات تختلف درجة متانتها وفقا لمستوى المصالح التي تربطهم ببعض ، لذلك خصصنا هذا المبحث لأنواع وخطوات وأهم وسائل التحليل وأخيرا أدوات التحليل المالي على مستوى الميزانية المالية.

المطلب الأول : خطوات التحليل المالي

إن إنجاز التحليل المالي يستوجب المرور بالخطوات والأنواع الأساسية ، حيث أن هذه الخطوات و الأنواع تختلف من تحليل إلى آخر ، حيث يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل ، ويمكننا أن نوجز خطوات التحليل المالي كما يلي:

أولا :مرحلة التصنيف

يقوم المحلل المالي في هذه المرحلة الإبتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القائمة المالية لأكثر من فترة محاسبية ثم يق وم بتجزئتها الى جزئين وهما الأصول والخصوم ،ثم توضع في مجموعات محددة ومتجانسة حتى يتمكن من معالجتها[1].

ثانيا :مرحلة المقارنة

يتم في هذه الخطوة محاولة إنشاء علاقات بين البيانات المصنفة وفق نماذج محددة وموحدة مع العلم أن عملية المقارنة تتم على مستوى المجموعات الكلية أو الجزئية وبين فترات زمنية متفاوتة.

ثالثا : مرحلة الاستنتاج

بعد التصنيف والمقارنة يقوم المحلل بالبحث عن الأسباب والحكم على المركز المالي للمؤسسة وتقديم الاقتراحات.[1]

---

[1]بن مالك عمار ، المنه الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة،2010 ،ص15.

المطلب الثاني : أنواع التحليل المالي

الشكل (02-01) : أنواع التحليل المالي

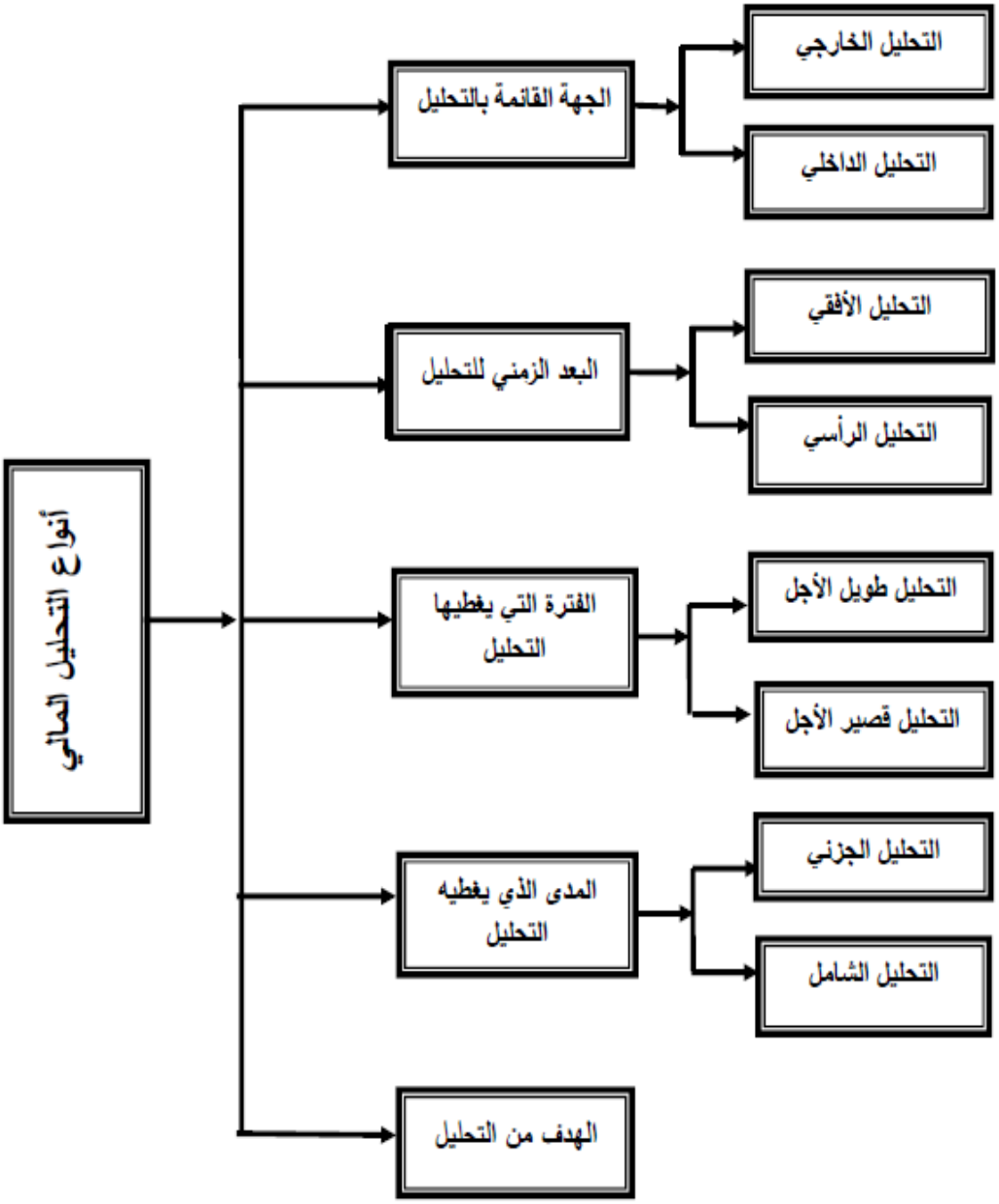

[1]عبد الرحمن محمد سليمان رشوان ، دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات، المالية المدرجة في بورصة فلسطين ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد2 ، العدد8 ، ديسمبر ،2018 ،ص208.

المصدر : وليد ناجي الحيالي ،الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007 ،ص31.

من خلال الشكل يمكن النظر إلى التحليل المالي، بإعتباره أنواع متعددة ، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم إستنادا إلى أسس مختلفة ، ومن أهم هذه الأسس مايلي:

أولا : حسب الجهة القائمة بالتحليل

يتم تقسييم التحليل المالي إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

1–التحليل الداخلي :وهو التحليل الذي تقوم به جهة الداخلية أي من داخل المؤسسة المراد إجراء التحليل لها.

2–التحليل الخارجي :هذا النوع من التحليل تقوم باجراءه جهات من خارج المؤسسة كالبنوك والمصارف والغرفة التجارية والصناعية وفي أيامنا هذه المكاتب المتخصصة في الحسابات والتدقيق[1].

ثانيا :حسب البعد الزمني

إن التحليل المالي بعدا زمنيا ،يتمثل الماضي والحاضر ،وبناءا عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

1– التحليل الرأسي(الثابت أو الساكن) : وهو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة ، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكوت لانتقاء البعد الزمني عنه ، حيث أن المقارنة تقم في نفس الفترة.[2]

[1] دلال غسان الخيري ، دكتورمحمد مدحت غسان الخيري،التحليل المالي والكشف عن الانحرفات و الاختلاس ،الطبعة الأولى، الصايل للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن ،2013 ،ص46.

[2] عامر عبد الله ، التحليل والتخطيط المالي المتقدم ،الطبعة الأولى ،دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان ، الاردن، 2014،ص198.

2–التحليل الأفقي (المتغير) :وهو تحليل د ا رسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصانا بم رور الزمن، وبهذا فهو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت ويستخدم كذلك في حالة النسب المالية.

ويستخدم التحليل الأفقي على تحقيق الآتي:

-إكتشاف سلوك النسبية أو أي بند من بنود أي قائمة مالية موضوع الدراسة عبر الزمن.

-تقييم انجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك ومن ثم إنجاز القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير الى جذورها[1]

3– الهدف من التحليل : يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها:

- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

-تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.

-تحليل لتقويم ربحية المشروع.

-تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمشروع.

-تحليل تقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته[2].

4–الفترة التي يغطيها التحليل:

أ-**التحليل المالي قصير الأجل** : قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير عل تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات

[1] سعيد عبد الهادي، الإد ا رة المالية ، الطبعة الثالثة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ، 2008 ،ص89.

[2] علي خلف عبد الله ، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات ،مذكرة ماجيستير في التحليل المالي ،الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، كلية الادارة والإقتصاد ،2007 ،ص02 .

التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

ب- **التحليل المالي طويل الأجل** : يركز هذا التحليل على هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة الى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل.

بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، مدى انتظامها في توزيع الأرباح ،وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في هيكل التمويلي والإستخدامات.[1]

5- -المدى الذي يغطيه التحليل:

أ-التحليل الجزئي : يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أ كثر.

ب-التحليل الشامل : يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أومجموعة من السنوات.[2]

المطلب الثالث : أهمية النسب المالية

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب من أساليب التحليل المالي(رغم بعض محددات استخدامه)الأكثر شيوعا في عالم الأعمال، كونه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة في مجالات الربحية و السيولة و الكفاءة و إدارة الأصول و الخصوم[3]. تتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية :

- تحديد مدى قدرة المؤسسات على مواجهة الالتزامات الجارية .
- قياس درجة نمو المؤسسة و الكشف عن مواطن الضعف و القوة.
- توفير البيانات و المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانيات التقديرية

[1] خلدون ابراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر،2011 ،ص119.

[2]وليد ناجي الحيالي ،الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي ،مرجع سبق ذكره ،ص31.

[3] محمد صالح الحناوي و أخرون، أساسيات و مبادئ الإدارة المالية، المكتب الجامع الحديث للنشر ،القاهرة ، مصر ، 2007 ، ص 50

- قياس الفعالية الكلية للمؤسسة ومستوى أدائها .
- قياس الفعالية التي تحصل عليها المؤسسة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية .

ولتحقيق هذه الجوانب يجب أن يتوفر بالنسب المالية ما يلي :

-أن تكون النسب المالية قادرة على كشف و قياس نقاط القوة و الضعف .

- أن تكون النسب المالية ذات دلالات واضحة يمكن من خلالها المقارنة بالنسب المالية السابقة أو بالمتوسط العام للنسب المالية في صناعة ما .

أولا : أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية :

تتفاوت أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية وذلك وفق الغرض من استخدام هذه النسبة ، وقد تم تقسيم الأهمية من وجهة نظر المستخدمين إلى :

1- من وجهة نظر المقرضين : حيث أن هؤلاء المستخدمين يهتمون بثلاث أنواع من النسب المالية وهي بالترتيب نسب النشاط ثم نسب السيولة ومن ثم نسب الربحية ، مثل نسبة الديون إلى حقوق الملكية ونسبة تغطية التكاليف الثابتة ونسبة تغطية الفوائد المدينة .

2- **من وجهة نظر المستثمرين** : حيث أن هؤلاء المستخدمين يقومون بالأهمية القصوى على نسب الربحية على حساب غيرهم .[1]

ثانيا : أهمية النسب المالية في عملية تقييم الأداء المالي

يمكن إبراز أهمية النسب المالية في عملية تقييم الأداء المالي التي تسمح بإتخاذ القرار المالي كالتالي:

- إمكانية احتسابها ببساطة و يسر،
- تقدم و تكشف بيانات و معلومات لا تقدمها القوائم المالية الأخرى،
- نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم و التفسير و المقارنة،
- تفسير و تقديم القوائم المالية لأغراض الاستثمار و الاقتراض على حد سواء،
- مساعدة المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة،
- إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المؤسسات المتجانسة،

[1] محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ،مرجع سبق ذكره ، ص 56.

- قدرة بعض النسب على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في نسب أخرى بحيث يمكن الاستعاضة بنسبة واحدة من عدة نسب عند تقييم مجال محدد للأداء.
- توجيه الأداء نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر ضعف تخطيط أداء المؤسسة في المستقبل،
- القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية،
- مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية و الخارجية على القيام بأعمالها[1].

[1]محمد صالح الحناوي و أخرون، أساسيات و مبادئ الإدارة المالية،مرجع سبق ذكره ، ص 50 .

المبحث الثالث : التحليل بواسطة النسب وأهم وسائله ومؤشراته

إن موضوع التحليل تقوم به المؤسسة في وقت معين في قائمة تحدد فيها ممتلكاتها من الأصول وما عليها من ديون لتحديد ذمتها المالية ومن خلاله يمكن معرفة مصادر نشاط المؤسسة ثم إستخلاص إتجاهها واكتشاف أسباب النجاح والفشل التي تسببت في عرقلة نشاط المؤسسة ويشترط أن يكون لديها ميزانية واضحة ودقيقة بحيث يمكن من خلالها تشخيص الوضعية المالية عن طريق المؤشرات والنسب المالية.

المطلب الأول : أهم وسائل التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي وغيرهم من المستفيدين من التحليل المالي على أدوات هذا الأخير توضح نوعية التأثير عند الحكم على الوضع الحقيقي للمؤسسة والحصول على معلومات هي الأخرى تكشف مدى سلامة وصحة المركز المالي والنقدي للمؤسسة وعليه سيتم التطرق إلى أبرز أهم وسائل التحليل المالي بداية من الميزانية المالية.

أولا : تعريف الميزانية المالية و المختصرة و النسب الخاصة بها

1- تعريف الميزانية المالية :

تعتبر الميزانية المالية من أهم الوثائق التي تعتمد عليها المؤسسات لتحليل الوضعية المالية ، فمن خلالها يتم حساب النسب المالية ، تترتب فيها عناصر الأصول والخصوم وفقا لمبدأ السيولة و الإستحقاق.وتقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية وبالقيمة الحقيقية لها وليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية[1].

جدول رقم (02-01) : شكل الميزانية المالية

[1] ناصر دادي عدون ، تقنيات التسير(التحليل المالي) ،الطبعة الأولى ، دار المحمدية العامة ،الجزائر ،1998 ،ص71.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة :		الأموال الدائمة :	
القيم الثابتة :		الأموال الخاصة :	
الإستثمارات		رأس المال	
قيم معنوية		فرق إعادة التقدير	
قيم ثابتة		مؤؤنة الأعباء والخسائر	
قيم ثابتة أخرى:		ديون طويلة الأجل :	
مخزون الأمان		ديون الإستثمارات	
سندات المساهمة		قروض مصرفية	
كفالات مدفوعة			
مجموع الأصول الثابتة		**مجموع الأموال الدائمة**	
الأصول المتداولة :		ديون قصيرة الاجل :	
قيم الإستغلال :			
بضائع			
مواد ولوازم			
منتجات			
قيم قابلة للتحقيق :			
تسبيقات			
زبائن			
أولراق القبض			
القيم الجاهزة :			
البنك			
الحساب الجاري الصندوق			
مجموع الأصول المتداولة		**مجموع ديون قصيرة الأجل**	
مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**	

المصدر : ناصر دادي عدون ، تقنيات التسير)التحليل المالي (،الطبعة الأولى ، دار المحمدية العامة ،الجزائر ،1998 ،ص71.

2-أهم النسب على مستوى الميزانية المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج

السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتحليل في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج.

أ– نسب السيولة: هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الاجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق فان هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالإعتماد على ماهو تحت تصرفها.

–نسبة السيولة العامة : وتقيس هذه النسبة تغطية المؤسسة لالتزامات في المدى القصير عن طريق الأصول المتداولة وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة العامة = الاصول المتداولة / الديون قصير الاجل

- **نسبة السيولة المختصرة** = (القيم القابلة للتحقيق +القيم الجاهزة)/ ديون قصيرة الاجل
- **نسبة السيولة الجاهزة** :تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة لتغطية ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة فقط (متاحات نقدية وشبه النقدية)و تحسب بالعلاقة التالية:

–نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / ديون القصيرة الأجل[1]

ب– نسب التمويل والإستقلالية المالية :

تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى إعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أوالخارجية ، وتتمثل هذه النسب في : [2]

–التمويل الدائم :

تعبر عن مدى مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة ويجب أن تكون أكبر من 01.

–التمويل الخاص : الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

تعبر عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أم والها الخاصة أي قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة من أموالها الخاصة ويجب أن تكون أكبر من 01.

---

[1] مليكة زغيب & ميلود بونشنقير ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة سكيكدة 2010،ص 39.

[2] عدنان النعيمي ،الدكتور أرشد فؤاد الميمي ،التحليل والتخطيط المالي ، دار النشر والتوزيع ،الأردن ،2008 ،ص85.

-الإستقلالية المالية (المديونية) : الأموال الخاصة / مجموع الديون

توضح مدى إعتماد المؤسسة على ذاتها في تمويل أصولها ويجب أن تكون أكبر أو تساوي 1 وهذا يعني أن الأموال الخاصة أكبر من الديون مما يجعل لها قدرة كافية للتسديد أو الإقتراض.

-الوفاء بالدين : مجموع الأصول / مجموع الديون

تسمح هذه النسبة بمقارنة ديون المؤسسة مع أصولها، كلما كانت هذه أقل من 01 كلما كان هذا في صالح للمؤسسة أي يشكل ضمان كبير للمقرضين[1].

ج-نسب الربحية :

إن ربحية أي مؤسسة عبارة عن المحصلة النهائية للعديد من القرارات والسياسات الداخلية ، تساعد مؤشرات الربحية في التعرف على مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة في الأصول المختلفة ،ولنسب الربحية إهتمام خاص لأصحاب المؤسسة والمساهمين والبنوك التي تمنح المؤسسة قروضا، وكذلك للمستثمرين في الأوراق المالية في بورصة الأوراق المالية ويمكن تلخيص النسب فيمايلي[2]:

-هامش الربح الاجمالي : الربح الاجمالي / رقم الأعمال الصافي

تقيس هذه النسبة كفاءة إدارة المؤسسة في التعامل مع العناصر المكونة لمجمل الربح وهي تكلفة المبيعات.

-هامش الربح الصافي : صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب/ رقم الأعمال الصافي

وهو مؤشر يقيس النسبة المئوية لكل وحدة نقدية متبقية بعد حذف التكاليف و المصاريف،بحيث كلما إرتفعت كان ذلك أحسن للمؤسسة[3].

---

[1] خالد توفيق الشمري ، التحليل المالي الاقتصادي ،الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن،ص76.

[2] أسامة عبد الخالق الأنصاري ،الإدارة المالية ، ،كلية التجارة ،جامعة القاهرة ، مأخوذة من الموقع www.kotobarabia.com ص178.

[3]عبد المعطي ارشيد & حسني علي خريوش ،نفس المرجع السابق ،ص81.

-**معدل العائد على اجمالي الأصول** : صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب/متوسط اجمالي الأصول.

تقيس هذه النسبة مدى ربحية الأص ول أو الإنتاجية النهائية للأصول وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما كان أداء المؤسسة أفضل وتحقق أرباح جيدة.

-معدل العائد على الإستثمار : صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب/إجمالي الاستثمار

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام إدارة الأموال المتاحة إليها لتحقيق عائد على تلك الأموال[1].

ثانيا : -تحليل المؤشرات ونسب قائمة الدخل :

1-معدل الهامش الإجمالي : الهامش الاجمالي / رقم الأعمال

هو الفرق بين رقم الأعمال والمشتريات المستهلكة ،ويعتبر المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة و مؤشر هام في مراقبة مردودية المؤسسة.

2-معدل القيمة المضافة : القيمة المضافة للاستغلال /رقم الأعمال

يترجم هذا المعدل بنية الإنتاج في المؤسسة الصناعية والذي يؤثر على إحتياطات التمويل[2].

3-معدل التكامل الاقتصادية : القيمة المضافة للاستغلال /إنتاج السنة المالية

كلما إقتربت هذه النسبة من 01 يعني أن المؤسسة تحقق تكاملا إقتصاديا قويا.

4-المردودية التجارية : النتيجة الصافية / رقم الأعمال

هي عبارة عن مؤشر يقيس النشاط الإقتصادي للمؤسسة بعد كل العمليات المتعلقة بالإستغلال العادي وغير العادي للمؤسسة ، وهي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها ، حيث تعكس الربح المحقق من المبيعات الصافية.

5-المردودية الاقتصادية : اجمالي فائض للإستغلال /الأصول الإقتصادية

---

[1] مؤيد عبد الرحمن الدوري ، الدكتور نور الدين أديب أبو زناد ، التحليل المالي باستخدام الحاسوب ،الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006 ، ص95.

[2] نزعي فاطمة الزهراء، محاضرات في مقياس التحليل المالي للمؤسسات ، مخصصة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص مالية المؤسسة و طلبة السنة الأولى ماستر إقتصاد و تسيير المؤسسات ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، سعيدة،2017،ص83.

تقيس هذه النسبة قدرة الأصول الإقتصادية على تحقيق فوائض في إطار النشاط الإستغلالي دون الإعتبار لشروط التمويل.

6-المردودية المالية : النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

تقيس هذه النسبة قدرة الأموال الخاصة على تحقيق أرباح صافية لضمان إستمرار نشاطالمؤسسة[1].

المطلب الثاني : مؤشرات النسب المالي

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم ، حيث يبدأ بالد ا رسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالإعتماد على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

أولا : رأس المال العامل الدائمFR

يعرف رأس المال على أنه مجموع مؤشرات التي تدرس التوازن المالي لدى المؤسسة من خلال تبيان قدرتها على التمويل وكفاءتها في توزيع مواردها ومدى قدرتها على الحفاظ على إستقلاليتها المالية.

1-من أعلى الميزانية : يعرف على أنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة، وبالتالي فهو يركز أساسا على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الدائمFR= الأموال الدائمة – الأصول غير المتداولة

2- من أسفل الميزانية :

يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون القصيرة وبالتالي فهذه الطريقة تترجم إستعمال رأس المال العامل المتمثلة أساسا في تغطية إحتياجات تمويل دورة الإستغلال، من خلال الطريقة التالية : [2]

رأس المال العامل الدائمFR= الأصول الجارية – الخصوم الجارية

---

[1] نزعي فاطمة الزهراء، محاضرات في مقياس التحليل المالي للمؤسسات ، مرجع سبق ذكره ،ص83.

[2] أيمن فريد، إستخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجيستير ، في علوم التسيير،جامعة الجزائر ،2012،ص37.

3–أنواع رأس المال العامل الدائم :

أ–رأس المال العامل الخاص : الأموال الخاصة – الأصول غير المتداولة

ب– رأس المال العامل الإجمالي : مجموع الأصول المتداولة

ج– رأس المال العامل الأجنبي : $\sum$ الديون

ثانيا : إحتياجات من رأس المال العامل BFR

احتياجات رأس الملال العامل هو ذلك الفرق بين احتياجات الدورة و مواردها، أي ذلك فلي الأموال بين مجموع قيم الاستغلال (المخزونلات) ،القيم غير الجاهزة ومجموع الديون قصيرة الأجل دون المساهمات المصرفية الجارية. ويضم هذا الإحتياج عنصرين هما:

1– **رأس المال العامل للاستغلالBFRE** :هو الجزء من إحتياجات رأس المال العامل المرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة ويمكن حساب الميزانية الوظيفية.

احتياج رأس المال العامل للاستغلالBFRE = أصول المتداولة للاستغلال – الخصوم المتداولة للاستغلال

2– **رأس المال العامل خارج الاستغلالBFREHE** : هو الجزء من إحتياجات رأس المال العامل الذي يخص النشاط الغير العادي للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية.

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلالBFREHE = أصول المتداولة خارج الإستغلال –الخصول المتداولة خارج الإستغلال.[1]

ثالثا : الخزينة الصافية TN

هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مراكز الصكوك البريدية ، والتي تستطيع أن تتكون الخزينة من

[1] عقبي حمزة ، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2016 ،ص118.

إستخدامها فورا بخلاف الأموال التي تحصل عليها من آجال قصيرة أو متوسطة وتأخذ الخزينة طريقتين هما:

1– الطريقة الأولى: الخزينة الصافية TN = القيم الجاهزة – السلفيات

2– **الطريقة الثانية** : الخزينة الصافية TN =رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.[1]

المطلب الثالث : نسب التحليل المالي

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتحليل في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج.

أولا : نسب النشاط

تقيس نسبة النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الم وج ودات أوالموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الإثمار في المبيعات ونسب النشاط

تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداة والربحية للمؤسسة على المدى البعيد يمكن تلخيص أهم نسب النشاط فيما يلي :

1–نسبة تغير رقم الأعمال :وتقيس هذه النسبة نسبة تغير رقم الأعمال مقارنة بالسنة الماضية و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة رقم الاعمال = (رقم الاعمال ن– رقم الاعمال ن–1)/رقم الاعمال ن–1

2–**معدل دوران المخزون** =هذا المؤشر يبن عدد مرات دوران المخزون ويحسب بالعلاقة التالية:

3–**معدل دوران المخزون** = تكلفة المبيعات / متوسط المخزون

4–**معدل دوران المبالغ تحت التحصيل** = صافي المبيعات/ متوسط الحسابات المدينة

5–**مدة ائتمان الزبائن** = (الزبائن + أوراق القبض)/المبيعات360* TTC يوم

كلما كانت فترة الائتمان صغيرة كلما كان أفضل حيث يتم تحصيل حقوقها لدى الغير في فترة قريبة مما يجعلها تعيد استثمار أموالها.

6–**مدة تسديد الموردين** = (الموردين+ أوراق الدفع)/ المشتريات360*TTC

[1] أيمن فريد، إستخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي،مرجع سبق ذكره ،ص37.

كلما كانت المدة أكبر كلما كانت أفضل بالنسبة إلى المؤسسة لتفادي صعوبات قد تواجهها المؤسسة.[1]

ثانيا : نسب الرفع المالي

تشير هذه النسب إلى درجة تمويل المؤسسة من خلال المديونية الغير(الرافعة المالية) ،أي أنها تقيس قدرة المؤسسة على سداد كافة الديون عندما يعين ميعاد إستحقاقها وبغض النظر عن كون الديون قصيرة الأجل أو طويلة الأجل ، وأهم نسب الرفع المالي تتمثل فيما يلي:

1–نسبة الديون إلى إجمالي الأصول= مجموع القروض/ مجموع الأصول[2]

2–نسبة الديون إلى حقوق الملكية= إجمالي القروض طويلة الأجل / إجمالي حقوق الملكية

3– نسبة تغطية الفوائد= صافي الربح قبل الفوائد والضرائب /الفوائد المدفوعة

[1] أيمن فريد، إستخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي،مرجع سبق ذكره ،ص37.

[2] شحاتة السيد شحاتة ، التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ،دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع،جامعة الاسكندرية ،بدون سنة النشر،ص 142.

خلاصة

من خلال ما توصلنا إليه في هذا الفصل يلعب التحليل المالي دورا بارزا في التسيير المالي كونه يساهم في وضع السياسات الواجب إتباعها لدى المؤسسة ، فالتحليل المالي يعتمد على النسب والمؤشرات المالية لإعطاء معلومات أكثر دقة ، وهو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية التي تستخدم كأسوب لاتخاذ القرار الصائب والسليم لتمكين المؤسسة من تحسين وضعية المالية حيث يعتبر القرار أمر ضروري داخل المؤسسة ليمكن من مراقبة نشاط المؤسسة.

الفصل الثالث :

دراسة الفرق بين التحليل

المالي البنكي والتحليل

المالي المحاسبي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمؤسسة، فهو منطلق العملية الإدارية ونقطة البداية فيها. فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لابد من معرفة المركز المالي لمنشأته. ويمكن استخدام المعلومات التي توفرها الإدارة المالية والتي تمثل خلاصة واقعية للنشاط التشغيلي في المجالات اتخاذ القرارات الإدارية ،التخطيط والرقابة والتقييم الداخلي لأداء المنظمة ،وكذا إصدار التقارير المالية وتقييم الأداء من قبل الجهات الخارجية (كالدائنين والمستثمرين). ومن خلال هذا الفصل سنقوم بالتعرف على أهم الاختلافات في التحليل المالي في البنوك والمؤسسة ،وعليه سنقوم بتقسيم الفصل إلى :

المبحث الاول: الاختلافات في أساس التحليل

المبحث الثاني: مقارنة النسب المالية لكل من البنك و المؤسسة

المبحث الاول: الاختلافات في أساس التحليل

تحتاج عملية التحليل المالي إلى مجموعة من البيانات والمعلومات وفي مقدمتها القوائم المالية المنشورة. ولكي تكون البيانات والمعلومات المستقاة من هذه القوائم صالحة للاستخدام لأغراض التحليل المالي يجب أن تتوافر فيها خصائص معينة والاا فقدت أهميتها وفائدتها لعملية التحليل.

المطلب الاول: اختلاف الوظائف في المؤسسة و البنك

تعد المؤسسة المالية منظمة اعمال كبقية منظمات الاعمال الاخرى التجارية والصناعية إلّا انها تختلف عنها في كون اصولها اصول مالية مثل القروض والاوراق المالية بدلاً من المباني والآلات والمواد الخام التي تمثل اصول الشركات الصناعية كما ان خصومها أيضاً خصوم مالية مثل الودائع والمدخرات بأنواعها المختلفة.

أولا : من حيث طبيعة النشاط

يختلف نشاط المؤسسة عن البنك من حيث نشاط كل منهما وذلك باعتبار أن البنك هو مؤسسة مالية بالدرجة الأولى وبالتالي فإن جميع تعاملاته تكون عن الأطريق الأموال من خلال قبول الودائع والاقراض ،هذا ناهيك عن خلق النقود الكتابية ومختلف الأوراق التجارية

في حين يتلخص نشاط المؤسسة في الحصول على المواد الاولية باعتبارها لا تتم نشاطها إلا بها بتقوم بتحويلها إلى منتجات تامة الصنع بهدف بيعها و تسويقها للزبائن والحصول على أرباح جراء هذه العملية.[1]

ثانيا : من حيث تحقيق الأرباح

تسعى كل مؤسسة سواء كان البنك باعتباره مؤسسة مالية بالدرجة الأولى أو المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي إلى تحقيق ربح ،وقد يختلف طرق الحصول على الأرباح باختلاف طبيعة نشاط كما منها ،بحيث تقدم المؤسسات منتوجات تامة الصنع فتقوم ببيعها بتكاليف أكبر من تكاليف انتاجها وبالتالي

[1] من اعداد الطلبة بناء على معطيات الفصل الأول والفصل الثاني .

تحصل على أرباح تتمثل في القيمة المضافة ،في حين أن البنك يقوم بتقديم خدمات للزبائن تتمثل في اقراضهم الأموال مقابل فائدة تتمثل في نسبة معينة وخلال فترة زمنية محدودة.[1]

ثالثا : من خلال الخدمات المقدمة

يختلف البنك عن المؤسسة المالية من حيث تقديم الخدمات المختلفة لمتعامليه ،بحيث يقوم البنك مثلا بتقديم خدمات عن بعد لزبائه وأحيانا تكون مجانية بهدف جذب عدد أكبر من المتعاملين وذلك عن طريق تقديم الخدمات عن طريق الانترنت وسهولة المتعامل للوصول إلى معلومات الخاصة به وفي أي وقت يحتاجها.

ان ما تقوم به المؤسسات المالية هو توفير الخدمات للافراد من خلال تجميع مقسوم الارباح أو الفوائد على السندات وايداعها في حساباتهم أو يوكلونها بالقيام بالاعمال المالية بالنيابة عنهم مثل متابعة القضايا المرفوعة على الشركات المالية او العقود ومتابعة مخاطرة الاستثمار وعمليات التصفية.

رابعا : من حيث التوزيع

تقوم هنا المؤسسات المالية بعملية بيع الاوراق المالية للمؤسسات والشركات التي بحاجة إلى تمويل والتي تصدر لاول مرة من اجل رصد رأس المال اللازم للانشطة التي تروم الشركة القيام بها وهنا يكون دور المؤسسة المالية لعب دور الوساطة المباشرة ونادراً ما تشتري الاوراق المالية لصالح زبائنها من اجل بناء محافظهم والاشراف عليها وقد تحتفظ بالاوراق المالية إذا ارادت عمل مخزون منها لمواجهة حالات الطلب الحاد.[2]

المطلب الثاني: اختلاف في القوائم المالية للمؤسسة والبنك

أولا : الاختلاف في الميزانية

1-ميزانية البنك التجاري:

[1] من اعداد الطلبة بناء على معطيات الفصل الأول والفصل الثاني .

[2] من اعداد الطلبة بناء على معطيات الفصل الأول والفصل الثاني .

ميزانية البنك هي عبارة عن قائمة مكونة من عمودين متساويين في القيمة، عمود خاص بالخصوم أي الموارد المالية الموجودة في حوزة البنك التجاري، وهي بمثابة ذمم على عاتق البنك وعمود أخر خاص بالأموال، ويبين كيفية الاستفادة من الخصوم.

ويلاحظ أنه في ميزانية البنك يراعي عند تبويب جانب الأصول أن يبدأ بالأصول المتداولة أولا وهي النقود الموجودة في الخزينة، ولدى الفروع ثم الأصول الثابتة بعكس الشركات الصناعية والتجارية، وكذلك في جانب الخصوم يبدأ بالخصوم المتداولة أولا ثم الخصوم الثابتة أي رأس المال والاحتياطات والأرباح[1].

وهناك ثلاث نماذج لقائمة الميزانية :

أ- نموذج تفصيلي لغايات إدارية؛

ب-نموذج ملخص لغايات البنك المركزي؛

ج -نموذج ملخص لغايات النشر في الصحف المحلية؛

والقاعدة أنه تبوب الأصول والخصوم في ميزانية البنك التجاري حسب طبيعتها، ويتم ترتيبها حسب درجة سيولتها، وعموما يجب أن يراعى في البنك التجاري وحسب المعيار IAS 30، الإفصاح على الأقل بما يلي من الحسابات :

أ-الأصول :

- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي؛
- أوراق مالية حكومية وغير حكومية محتفظ بها لأغراض التداول
- استثمارات مالية متاحة للبيع
- إيداعات وقروض وسلفيات لدى البنوك الأخرى (بعد خصم المخصص)
- قروض وسلفيات للعملاء
- إستثمارات مالية في شركات أخرى[2]

---

[1] حنان رضوان حلوة،" تطور الفكر المحاسبي(مدخل نظرية المحاسبة)، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998 ، ص304 .

[2] محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية(البنوك التجارية وشركات التأمين) ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2007 ،ص232.

ب–الخصوم

–أرصدة مستحقة للبنوك الأخرى؛

–الودائع المستحقة لسوق المال؛

–المبالغ المستحقة لمودعين آخرين؛

–شهادات إيداع؛

–أوراق الدفع والخصوم الأخرى الورقية؛

–أرصدة دائنة ومخصصات أخرى؛[1]

ج–محددات قائمة الميزانية

لعرض قائمة الميزانية لأي بنك تجاري لابد من توضيح كافة الحسابات وفق محدداتها كما يلي :

–عناصر جانب الأصول : وتتمثل في

* **النقدية والاحتياطي لدى البنك المركزي والأرصدة لدى البنوك المحلية** : تتضمن هذه المجموعة المحاسبية الأصول ذات الطبيعة المتشابهة لكونها أصول حاضرة والمتمثلة في النقود والعمولات الأجنبية بخزائن البنك والاحتياطي النقدي المتضمن كل من : [2]

–الإحتياطي القانوني بالبنك المركزي وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك المحلية؛

–الأصول المتداولة التي تتناسب في سيولتها مع نشاط البنك، بالإضافة إلى الأصول الثابتة؛

ويلاحظ أن هذه المجموعة المحاسبية لا تتضمن أرصدة القروض الممنوحة للبنوك أو مؤسسات الإتمان الزراعي والتعاوني في شكل حسابات جارية ،حيث أنها لا تخرج عن كونها تسهيلات إئتمانية يجب أن تدرج ضمن محفظة قروض وسلفيات البنك ،وليس ضمن الأرصدة لدى البنوك كما هو متبع.[3]

- **الأوراق المالية والاستثمارات المالية** : تتضمن هذه المجموعة كافة الأوراق المالية الحكومية في شكل سندات قروض عامة أو صكوك على الخزانة وسندات تأميم وصكوك صندوق الإستثمار وأذونات

---

[1] الجريدة الرسمية ،العدد76 ،2009 ،المادة10.

[2] محمد جمال علي الهلالي، عبد الرزاق شحادة ، محاسبة المؤسسات المالية(البنوك التجارية وشركات التأمين) ،مرجع سبق ذكره ،ص232

[3] مريم صغير موح ، القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة ،2010، ص113.

الخزانة وغير ذلك، من الأوراق التي تدرج تحت المفهوم الأصيل للأوراق المالية من أسهم وسندات، أما السندات الأذنية التي تصدرها بعض الهيئات والمؤسسات بضمان الحكومة وتخصمها البنوك التجارية فهي لا تعتبر من الأوراق المالية على النحو المطبق حاليا في بعض البنوك .بالإضافة إلى السندات طويلة الأجل التي تصدرها البنوك العقارية.

- **التسهيلات الائتمانية** : تعرف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة ،على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة ،أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك إسترداد أمواله في حال توقف .العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الإئتمانية.[1]
- **الأوراق التجارية المخصومة** :وتشمل الأوراق التجارية المستندية والعادية التي تستحق الدفع حتى تاريخ الميزانية .ولا تشمل كلا من السندات الأذنية التي يحصل عليها البنك من العميل في شكل تعهد بدفع مبلغ معين في التاريخ المحدد لاستحقاق القرض، والأوراق التجارية المخصومة التي حل معاد إستحقاقها ولم تدفع بعد حيث يدرج كلاهما ضمن مجموعة القروض والسلفيات.

القروض والسلفيا ت :وتشمل كافة القروض والإعتمادات الممنوحة للعملاء سواء المضمونة وغير المضمونة.كما تتضمن القروض الممنوحة للبنوك المتخصصة والسندات الأذنية التي تصدرها الهيئات والمؤسسات العامة بضمان وزراة المالية وتخصمها البنوك التجارية ،كما يدرج أيضا في هذه المجموعة الديون المشكوك في تحصيلها.[2]

الأصول الثابتة :وتشمل ممتلكات البنك وأصوله الثابتة بعد خصم الإهتلاكات وفق القواعد المقررة.

الأصول الأخرى :وتشمل مجموعة القيود تحت التسوية والإيرادات المستحقة، والمصاريف المدفوعة مقدما، ومصاريف التأسيس والتأمينات والممتلكات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءا لديونه وغير ذلك

---

[1] عبد العزيز الدغيم، ماهرالأمين، إيمان أنجرو،"التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض البنكي بالتطبيق على البنك الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 28 ،العدد3 ،سوريا ،2006 ،ص194.

[2] هيل عجمى جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان،"النقود والبنوك والنظرية النقدية"، دار وائل للنشر، الأردن، 2009 ، ص113

من الحسابات المدينة التي تدرج تحت أي مجموعة من المجموعات المحاسبية السابقة.

-عناصر جانب الخصوم

* **الودائع** : ويدرج تحت هذه المجموعة كل من أرصدة الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية والأرصدة الدائنة في الحسابات المدينة أو أرصدة الودائع الآجلة(الحسابات لأجل وبإخطار سابق وأرصدة والودائع الادخارية.

* **الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية والمراسلة** :وتشمل الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية سواء تجارية أو المتخصصة وكذلك الأرصدة الدائنة للبنوك والمراسلين بالخارج والناتجة عن التعامل البنكي بينها.

* **المبالغ المقترضة من المؤسسات البنكية** :وتشمل القروض سواء قصيرة أو طويلة الأجل من البنك المركزي والبنوك الأجنبية التى حصل عليها البنك.

* **المخصصات لمقابلة التزامات خارجية** :وتتضمن مخصص مكافآت ترك الخدمة، بالإضافة إلى مخصصات الضرائب ومخصصات التعويضات القضائية.

* **الخصوم الأخرى** :وتشمل القيود تحت التسوية والإيرادات المدفوعة مقدما، والمصاريف المستحقة وأرصدة الأرباح الموزعة والتي لم يتم دفعها بعد لمستحقيها والحسابات الدائنة الأخرى التي لا تدرج تحت أي من المجموعات المحاسبية السابقة.

* **حسابات رأس المال** :وتشمل رأس مال الأسهم والإحتياطات القانونية والإحتياطات الأخرى.كما تمثل هذه المجموعة حقوق مالكي البنك التي تسمح بالتدخل من جانب أجهزة الدولة في سياسته فإنه يعول عليها كمصدر أساسي لحماية أموال المودعين حيث تعد خط الدفاع الأول لإمتصاص الخسائر.[1]

* **المخصصات التقويمية** :وتتمثل في مخصصات الإهتلاك واستبدال الأصول الثابتة والديون المشكوك فيها وهبوط الأوراق المالية، وهذه المخصصات ترتبط بأصول في الجانب الآخر في قائمة الميزانية، ويغلب على

[1]لطيف زيود، عقبة الرضا، رولا لايقة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار الدولي رقم (30)حالة تطبيقية للمصرف التجاري السوري-، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 28 ،العدد2 ،2006 ،ص60.

نسبة هامة من هذه المخصصات طبيعة الإحتياطات حيث غالبا ما تستهلك البنوك أصولها الثابتة في سنة شرائها أو في عدد قليل من السنوات.[1]

الجدول رقم (03-01) : يمثل ميزانية البنوك

الأصـــــــول	
الأصـــول	المبالغ
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي؛ أوراق مالية حكومية وغير حكومية محتفظ بها لأغراض التداول؛ استثمارات مالية متاحة للبيع؛ إيداعات وقروض وسلفيات لدى البنوك الأخرى(بعد خصم المخصص)؛ قروض وسلفيات للعملاء؛ استثمارات مالية في شركات أخرى؛	
إجمالي الأصول	

الخصـــــــوم	
الخصـــوم	المبالغ
أرصدة مستحقة للبنوك الأخرى؛ الودائع المستحقة لسوق المال؛ المبالغ المستحقة لمودعين آخرين؛ شهادات إيداع؛ أوراق الدفع والخصوم الأخرى الورقية؛ أرصدة دائنة ومخصصات أخرى؛	
إجمالي الخصوم	

المصدر :شبايكي سعدان ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 ، ص10 .

[1] هيل عجمى جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان،"النقود والبنوك والنظرية النقدية ،مرجع سبق ذكره ص114.

2-الميزانية في المؤسسة

يطلق على هذه القائمة أيضا قائمة المركز المالي ، ولا يوجد إختلاف في تعريفها من طرف المحاسبيين ، حيث عرفت على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما ، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة في جدول مكون من قسمين ، قسم به عناصر الأصول و الأخر به عناصر الخصوم.

كما يقصد بقائمة المركز المالي ما لدى المؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية معينة ،وما على تلك الموجودات من متطلبات في اللحظة نفسها سواء للتغير أو الملاك .[1]

الجدول رقم (03-02) : شكل الميزانية المالية

رقم الحساب	الأصول	المبالغ	رقم الحساب	الاصول	المبالغ
02	الاستثمارات	×××	01	الأموال الخاصة	×××
03	المخزونات	×××	05	الديون	×××
04	الحقوق	×××			
	المجموع	×××		المجموع	×××

المصدر : شبايكي سعدان ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 ، ص10

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الأصول في المؤسسة الجزائرية ترتب حسب درجة سيولتها أي المدة التي تستغرقها لتتحول إلى سيولة ، أما الخصوم فترتب تبعا لدرجة استحقاقها أي الزمن الذي تبقى فيه هذه الخصوم تحت تصرف المؤسسة.[2]

---

[1] شبايكي سعدان ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 ، ص10 .

[2] بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ(2005-2008) ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 2008-2009 ، ص61.

ثانيا :الاخلاف في جدول حسابات النتائج

1-جدول حسابات النتائج للبنوك التجارية

تعتبر أصول البنك مصدرا للإيرادات إما حصوله على أموال هذه الأصول فيعتبر مصدر للمصروفات وتظهر قائمة الدخل من خلال مقابلة الإيرادات بالمصروفات وتتكون قائمة جدول حسابات النتائج مما يلي

أ- جانب الإيرادات :ويتضمن:

-فوائد وإيرادات الإستثمار :وتمثل جميع الإيرادات التي يتحصل عليها البنك من خلال قيامه بمنح الإئتمان والقروض والسلفيات، وهي تعد من أهم إيرادات البنك[1].

-عمولات وإيرادات أخرى :وتمثل جميع العمولات والإيرادات المختلفة التي يحصل عليها البنك من عملائه مقابل تقديم خدمات بنكية مثل :فوائد بيع الأوراق المالية، الآجيو، شراء وبيع العملات الأجنبية وإيجار الخزائن.

ب- جانب المصاريف :ويتضمن:

فوائد وعمولات :وتمثل الفوائد المالية التي يتحملها البنك نظير ودائع العملاء الإدخارية، والعمولات تمثل مقدار المبالغ التي يدفعها البنك للبنوك والمؤسسات الأخرى مقابل الخدمات التي يؤديها له.

مصاريف إدارية ومخصصات :وتتضمن جميع مصاريف البنك من أجور ومرتبات، إيجارات،إهتلاكات، مخصصات ومستحقات الضرائب .حيث يجب التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية للمصاريف وهي

-المدفوعات للمرتبات والأجور وتمثل الجانب الأهم والأكبر من المصاريف حيث تعتمد البنوك أساسا على الأيدي العاملة بصفة كبيرة.

-التكلفة المتعلقة بالحصول على الأموال للقيام بوظيفة منح الإئتمان أساسا والقيام بعمليات الإستثمار، وتمثل هذه التكلفة الفائدة المدفوعة على الودائع والأموال والمقترضة، ويمكن التعويل على هذه الأعباء بإعتبارها تمثل قياسا لسياسة الإدارة في الإستحواذ على مصادر الأموال.

[1]هيل عجمى جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان،"النقود والبنوك والنظرية النقدية ،مرجع سبق ذكره ص114.

-ثمن الاستحواذ وتشغيل الإمكانيات المادية للبنك والمتمثلة في الإيجارات المدفوعة أو الضرائب العقارية ومصاريف تشغيل الآلات وصيانتها واستهلاكها وغير ذلك[1].

الجدول رقم (03-03) : جدول حسابات النتائج للبنوك التجارية

البيـــــــان	المبـالغ
فوائد ونواتج مماثلة؛ فوائد وأعباء مماثلة؛ أرباح الأسهم؛ نواتج الرسوم والعمولات؛ أعباء الرسوم والعمولات؛ أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة؛ أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع؛ أرباح أو خسائر الناتجة عن المعاملات بالعملة الأجنبية؛ نواتج النشاطات الأخرى؛ أعباء النشاطات الأخرى؛ خسائر انخفاض القيمة على القروض والسلف؛ المصاريف الإدارية العامة ومصاريف التشغيل الأخرى؛	

المصدر :شبايكي سعدان ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 ، ص10 .

2-جدول حسابات النتائج في المؤسسة

جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أوخسارة).

الجدول رقم (03-04) : يمثل جدول حسابات النتيجة حسب الطبيعة

[1]مريم صغير موح ، القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص120

البيان	الملاحظات	السنة ن	السنة (ن-1)
- مبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة. - الإنتاج المخزون أو المنتقص من المخزون - الإنتاج المثبت - إعانات الإستغلال			
إنتاج السنة المالية (1)			
- المشتريات المستهلكة - الخدمات الخارجية - الخدمات الخارجية أخرى			
إستهلاك السنة المالية (2)			
القيمة المضافة للإستغلال(1-2)			
- أعباء المستخدمين - الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
الفائض الإجمالي عن الإستغلال (3)			
- المنتجات العملياتية الأخرى - الأعباء العملياتية الأخرى			

– المخصصات الإهتلاكات والمؤونات – الإسترجاع عن خسائر القيمة			
النتيجة العملياتية (4)			
– المنتجات المالية – الأعباء المالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب (5-6)			
– الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية – الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية – مجموع منتجات للأنشطة العادية – مجموع أعباء للأنشطة العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية (7)			
- العناصر الغير العادية – منتجات - العناصر الغير العادية – أعباء			
النتيجة غير العادية (8)			
النتيجة الصافية للسنة المالية (9)			

المصدر :الدكتور شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS ،الطبعة الأولى، دار رزان للنشر والتوزيع، الأردن ،2012 ،ص147.

ثالثا : قائمة التغير في حقوق الملكية

1– قائمة التغير في حقوق الملكية بالنسبة للبنك

تعد قائمة التغير في حقوق الملكية عن الفترة المحاسبية لتفصح عن المعلومات الخاصة بكل من حقوق الملكية في بداية الفترة بعد مراعاة حقوق الغير، والإضافات إلى تمت عليها خلال الفترة مثل زيادة أو انخفاض رأس

المال، ونتيجة الفترة من صافي ربح أو خسارة، وأيضا أسباب التخفيض في حقوق الملكية خلال الفترة مثل المسحوبات والتوزيعات على الملاك وأخيرا رصيد حقوق الملاك نهاية الفترة.[1]

البيان	رأس مال الأسهم	إحتياطي قانوني	إحتياطي عام	إحتياطي خاص	إحتياطات أخرى	أرباح محتجزة	صافي ربح (خسارة) السنة	الإجمالي
سنة المقارنة رصيد 01/01/..... ربح(خسارة) سنة زيادة رأس المال تحول لإحتياطي عام أرباح موزعة رصيد12/31								
السنة الحالية رصيد01/01..... ربح (خسارة) سنة زيادة (تخفيض) رأس مال رصيد 12/31.								

المصدر :مريم صغير موح ، القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة ،2010، ص124.

2-قائمة التغير في حقوق الملكية بالنسبة للمؤسسة

تقدم قائمة التغير في حقوق الملكية معلومات مفيدة عن بعض مصادر التغيرات في العناصر المركز المالي ، تصبح تلك المعلومات أكثر فائدة إذا استخدمت جنبا إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم الأخرى.[2] كما يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية [3]بحيث تضم هذه القائمة ما يلي :

- النتيجة الصافية للفترة.

---

[1] رضوان حلوة حنان،" النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير-دراسة معمقة في نظرية المحاسبة"-، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص336

[2] رضوان حلوة حنان ،أسس المحاسبة المالية ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004 ، ص230 .

[3] بن قطيب علي& حطاب دلال، أهمية إعداد و عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية – دراسة مقارنة بين المعيار المعيار المحاسبي رقم 01 و النظام المحاسبي المالي ،مرجع سبق ذكره، ص16 .

- كل عناصر النواتج و الأعباء و الأرباح والخسائر المتعلقة بالأموال الخاصة.
- اثر التغيرات في طرق المحاسبة للعناصر الأموال الخاصة.
- العمليات الخاصة برفع أو خفض الأموال الخاصة.
- قرارات تخصص النتيجة (توزيعات و مخصصات[1].

يشكل جدول تغيير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت على العناصر المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية .[2]

رابعا : الاختلاف في قائمة التدفقات النقدية

1- قائمة التدفقات النقدية للبنك

تعد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المحاسبية للافصاح عن المعلومات الخاصة بالتغيرات في قائمة الميزانية خلال الفترة ،أو بمعنى آخر توضح المعلومات الخاصة بتفسير التغيير في رصد النقدية نهاية الفترة عما كان عليه في بدايتها مع تقسيم هذا التغيرات

الجدول رقم (03-05) : يمثل قائمة التدفقات النقدية للبنك

البيان	المبالغ
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:	
فوائد وعمولات محصلة؛	
الفوائد المسددة؛	
مقبوضات عن مديونيات سبق إعدامها؛	
مدفوعات نقدية للموظفين والموردين؛	
أرباح النشاط)التشغيل (قبل التغيرات في الأصول التشغيلية؛	
الزيادة(النقص) في الأصول التشغيلية:	

[1] حل عبد القادر،أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRSوالمعلومة المالية في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،الجزائر،2009/2008،ص76.

[2] بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ(2008-2005) ، مرجع سبق ذكره ، ص71.

تسهيلات مالية قصيرة الأجل؛ ودائع لدى البنك المركزي طبقا لمتطلبات رقابية؛ أموال مقدمة للعملاء؛ صافي الزيادة في أرصدة عملاء بطاقة الائتمان؛ فائدة مستحقة على العملاء؛ **الزيادة)النقص (في الخصوم التشغيلية:** ودائع العملاء؛ شهادات إيداع قابلة للتداول؛ صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل؛ ضريبة دخل مسددة؛ **صافي التدفقات من أنشطة التشغيل(1)** **التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:** المقبوضات من إستبعاد(إغلاق)فرع؛ كوبونات محصلة؛ فوائد محصلة؛ مقبوضات من بيع أوراق مالية غير تجارية؛ شراء أوراق مالية غير متداولة؛ شراء أصول ثابتة؛ **صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار(2)** **التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:** إصدار سندات؛ إصدار أسهم ممتازة؛ سداد قروض طويلة الأجل؛ صافي النقص في القروض الأخرى؛ توزيعات على المساهمين؛ **صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل(3)**	

أثر التغيرات في سعر الصرف على النقدية وما يعادلها؛ صافي الزيادة في النقدية وما يعادلها؛ النقدية وما يعادلها في بداية الفترة؛	

المصدر :مريم صغير موح ، القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة ،2010، ص124.

2-قائمة التدفقات النقدية في المؤسسة

:نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB (المعيار 95)

بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية. والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين و الدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، وتقرر هذه القائمة عما يلي :

- الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة،
- الصفقات الاستثمارية
- الصفقات التمويلية

صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة[1].

الشكل (03-01) : تدفقات الخزينة

[1] لزعر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة) ، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011-2012 ، ص 54.

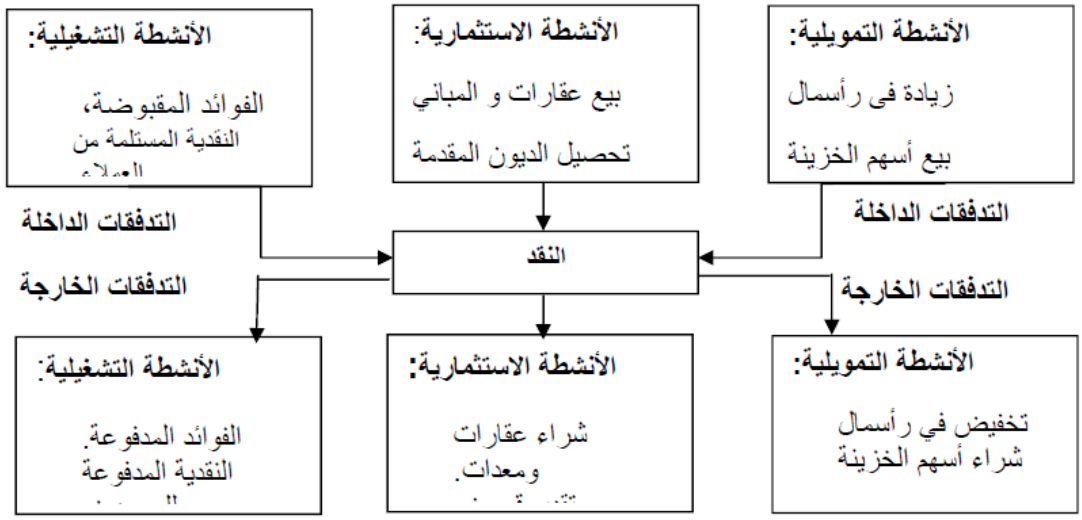

المصدر : آسيا لعروسي ، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية) ، مذكر ماجستير في العلوم التجارية تخصص دراسات مالية و محاسبية ، جامعة المسيلة ، 2013–2014 ص43 .

المطلب الثالث:اختلاف اهداف التحليل و الأطراف المستفيدة منه

يمكن القول أن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات الواردة في القوائم المالية بهدف استعمالها كأساس اتخاذ القرار ومن بين أهداف التحليل المالي وكذا الأطراف المستفيدة منه في كل من البنك والمؤسسة ما يلي :

أولا : أهداف التحليل المالي

الجدول رقم (03–06) : أهداف التحليل المالي

أهداف التحليل المالي	في المؤسسة	في البنك
التعرف على حقيقة الوضع المالي.	من خلال مواجهة التزاماتها مستقبلا من حيث قدرتها على مواصلة انتاجها.	معرفة وضعية البنك من خلال الحصول على ودائع جديدة ودراسة سياسته في منح القروض
الحكم على مدى كفاءة الادارة.	وذلك من خلال النتائج المحققة في ادارتها لممتلكاتها من خلال تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف وبالتالي	و ذلك من خلال دراسة الملفات الخاصة للزبائن من خلال تقديم مختلف القروض المختلفة وتتمثل

	الأداء الجيد والذي ينعكس في الأخير على مدى كفاءتها.	هنا في مدى المخاطرة التي يقع فيها البنك ومدى كفاءة ادارته في حلها.
الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الاستراتجية.	وتتمثل في أهم القرارات الاستراتجية في المؤسسة من بينها قرار التمويل وبالتالي الحصول على قروض ،وقرار الاستثمار لتوسيع نشاطها ،وكذا قرار توزيع الأرباح وغيرها من القرارات المهمة في المؤسسة	يقوم أيضا البنك كغيره من المؤسسات باتخاذ القرارات المهمة مستندا في ذلك على نتائج التحليل المالي مثل رفع و خفض معدلات الفائدة التي يتعامل بها مع زبائنه.
مقارنة وضع المؤسسة في السوق والمؤسسات المنافسة في نفس القطاع.	مقارنة المؤسسة مع المؤسسات الأخرى العاملة في نفس القطاع ومدى استحواذ على السوق من خلال بيع منتجاتها .	وذلك من خلال مقارنة البنك مع البنوك الأخرى ومدى تفضيل الزبون لبنك معين دون غيره
تسهيل المراقبة للجهة المسؤولة	وتتمثل في الدولة من خلال فرض الضرائب وكذا مدى اتباعها للأنظمة المحاسبية المعتمدة	وتتمثل في البنك المركزي باعتباره الجهة الرقابية الأولى لعمل البنوك بالإضافة لكيفية توجيه الائتمان ومدى سلامة المركز المالي للبنك بشكل عام.

المصدر : من اعداد الطلبة بناءا على ما تقدما سابقا في الفصل الأول والثاني

ثانيا : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

توجه التحليل المالي أساسا نحو حاجة المستخدمين الخارجيين والذين لا تتوفر لديهم سلطة الحصول على المعلومات التي يرغبونها وعادة ما تتركز القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية حول قدرة المؤسسة على توليد النقدية والنقدية المعادلة لها، ودرجة التأكد المتعلقة بها ، ويكون المستخدمون قادرون على تقيمها إذا تم تزويدهم بالمعلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة

الجدول رقم (03-07) : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	في المؤسسة	في البنك
الادارة نفسها	وتتمثل في ادارة المؤسسة وكل موظفيها واطارتها العليا من خلال اتخاذ القرارات المهمة.	يقدم التحليل المالي للبنك معلومات عن مدى توظيفه لأمواله. بالإضافة لتطور البنك وبيان مواطن الضعف والقوة فيه. وإظهار مدى ربحية المجالات المختلفة لتوظيف الأموال مما يساعد إدارة البنك على التخطيط في الاتجاه السليم وهو ما يؤدي إلى خفض تكاليف أداء الخدمات البنك
الجهة الرقابية	المتمثلة في الدولة والمؤسسات الضريبية	المتمثلة في البنك المركزي
المقرضون و المودعون	في المؤسسة تتمثل في البنوك كوجهة أولى بالاضافة إلى مؤسسات أخرى. حيث ينصرف اهتمام هؤلاء المقرضون بتحليل ربحية المنشاة في الأجل القصير ضمانا لحقوقهم.أما المقرضون لأجال المتوسطة والطويلة كالدائنين من حملة السندات، تهتم بتحليل حساب النتيجة وقائمة المركز المالي، لغرض التأكد من أن منشأة الأعمال المقترضة لها قابلية أو مقدرة على تحقيق إيرادات خلال فترة عملها المستمر، حتى تتمكن	حيث تهتم هذه الجهات بالتحليل المالي بغرض التأكد من سلامة المركز المالي لمنشأة الأعمال وبالتالي إمكانية قيامها بتسديد مبلغ القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق كما يوفر التحليل المالي للبنك معلومات تشعرهم مدى الأمان الذي يحققه لأموالهم المودعة لديه، ومدى قدرته على رد هذه الودائع في الوقت الذي يطلبونه بالإضافة إلى مدى قدرته على

	من تسديد قيمة القرض إضافة إلى فوائده عند استحقاقه.	إقراضهم عند الحاجة.
الأسواق المالية	من خلال طرح المؤسسة أسهمها من أجل زيادة رأس مالها.	من متطلبات أدراج الشركات لتداول أسهمها في الأسواق المالية هو نشر كشوفات مالية لسنتين متعاقبتين وتقوم أسواق المال بتحليل هذه الكشوفات ونشرها في نشرات لتوضيح الأداء التاريخي للمنشأة ومساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية.

المصدر : من اعداد الطلبة بناءا على ما تقدما سابقا في الفصل الأول والثاني

المبحث الثاني: مقارنة النسب المالية لكل من البنك و المؤسسة

سنتطرق في هذا المبحث على أهم النسب المالية المستخدمة في المؤسسة وفي البنك وذلك من خلال :

المطلب الأول:النسب المالية الموجودة في البنك وغير الموجودة المؤسسة

من أجل قياس ومعرفة مدى ربحية البنك و درجة المخاطرة المحيطة به نلجأ إلى بعض المؤشرات والتي من شأنها إعطاء رؤية واضحة حول الاتجاه العام لنشاط البنك .وتعتبر هذه المؤشرات بمثابة وسيلة مراقبة يستعملها البنك لتحقيق أهدافه العمة مما يخدم إستراتيجيته.

أولا : مؤشرات العائد :

1-العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكية

النتيجة الصافية / إجمالي حقوق الملكية

2-العائد على الأصول = صافي الدخل/ إجمالي الأصول .

3-الرافعة المالية =إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية

4-هامش الربح = صافي الدخل / إجمالي الإيرادات.

5-منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات/ مجموع الأصول[1]

ثانيا : مؤشرات المخاطرة:

1- مخاطر السيولة:

أ-إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول

كما أن إجمالي حقوق الملكية= رأس المال المدفوع + الاحتياطات + علاوات رأس المال

ب-بالودائع الأساسية = إجمالي الأصول

كما أن الودائع الأساسية = الحسابات الدائنة للعملاء + سندات الصندوق

ج-الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول

كما أن الخصوم المتقلبة= اقتراض لدى البنك المركزي +ديون على المؤسسات المالية +الودائع

2- مخاطر معدل الفائدة :

أ- الأصول الحساسة تجاه الفائدة / إجمالي الأصول

-الأصول الحساسة تجاه الفائدة =ديون على المؤسسات المالية + ديون على الزبائن

ب- الخصوم الحساسة تجاه الفائدة / إجمالي الأصول

كما أن الخصوم الحساسة تجاه الفائدة =الخصوم المتقلبة

3- مخاطر الائتمان :

أ-مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض و الإيجارات

كما أن مخصصات خسائر القروض = ديون المؤسسات المالية لأجل + ديون على الزبائن

4- مخاطر رأس المال :

إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول[2]

---

[1] شقيري نوري موسى و أخرون ،إدارة المخاطر ،دار الميسرة ،عمان ،2012 ،ص98.

[2] شقيري نوري موسى و أخرون ،إدارة المخاطر ،مرجع سبق ذكره،ص99.

المطلب الثاني: النسب المالية الموجودة في المؤسسة و غير موجودة في البنك

من بين النسب الموجودة في المؤسسة والتي لا نجدها في البنك هي النسب الخاصة بالمخزونات من حيث حساب دوران المخزون في المؤسسة ومن بينها :

1-نسب المخزونات

-معدل دوران المخزون =هذا المؤشر يبن عدد مرات دوران المخزون ويحسب بالعلاقة التالية:

-**معدل دوران المخزون =** تكلفة المبيعات / متوسط المخزون

- معدل دوران المبالغ تحت التحصيل **=** صافي المبيعات/ متوسط الحسابات المدينة
- مدة ائتمان الزبائن **=** (الزبائن + أوراق القبض)/المبيعات TTC *360يوم
- مدة تسديد الموردين **=** (الموردين + أوراق الدفع)/ المشتريات TTC*360

2-نسب رأس المال :

- من أعلى الميزانية :رأس المال العامل **=** الأموال الدائمة **–** الاصول الثابتة؛
- من أسفل الميزانية :رأس المال العامل **=** الأصول الدائم**ة–**القروض القصيرة الأجل؛

3-نسب الخزينة :

الخزينة **=** مجموع الاصول **–** احتياج رأس المال العمل

الخزينة **=** قيم جاهزة **–** تسبيقات

المردودية التجارية **=**النتيجة الصافية/رقم الاعمال

4-نسب المردودية

- المردودية المالية **=** نتيجة الدورة الصافية/الاموال الخاصة

المردودية الاقتصادية **=** الفائض الاجمالي للاستغلال /الاصل الاقتصادي[1]

[1] مداني بلغيث، عبد القادر دشاش، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمراجعة بمداخلة بعنوان انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، جامعة ورقلة، يومي 13،14ديسمبر2011، ص، 22.

المطلب الثالث: مقارنة تحليل ادارة المخاطر في البنك و المؤسسة

أولا : كيفية ادارة المخاطر في البنوك

إن قضية المصرفية المخاطر هي جزء جوهري في انشغالات أي مؤسسة مصرفية ، لأنها قد تؤدي إلى منعها جزئيا أو كليا من تحقيق أو تعظيم أدائها، حيث تعد المخاطرة ملازمة لكل نشاط من نشاطات المؤسسة المصرفية، ولذلك ينبغي على هذه المؤسسات أن تجد توازنا بين فرصة الحصول على عوائد لها، وبين عدم التعرض لهذه المخاطر الناتجة عن نشاطاتها.

وينشأ الخطر المصرفي عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة ، والمحصلة النهائية غير معروفة، إذ أن كل المؤسسات المصرفية تواجه حالة عدم التأكد من نتائج نشاطاتها المتنوعة[1].

1-مخاطر الائتمان :

لعل عملية منح القروض لمؤسسات عاجزة عن التسديد في الآجال المحددة أو غير القادرة على الدفع تماما هو أهم خطر يرتبط بعملية منح القروض من طرف البنك ,لذلك على البنك أن يتخذ الاحتياطات اللازمة من اجل التقليل أو الحد من هذه الأخطار و كذا القيام بعملية التغطية في حالة تحققها.

أ-تعريف الإئتمان : استمد الائتمان تعريفه من كلمة crédit التي جاءت في اللاتيني crids التي يعني الاعتقاد حيث اشتقت منها cred التي تعني الثقة ،من هنا عرف البعض الائتمان بأنه الثقة التي يوليها البنك للمتعامل معه لا تأخذ مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة و يتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه و الثقة هنا تتمثل فيما بين البنك و العميل بعدما وجد البنك أن هذا العميل هو أهل لهذه الثقة و بالتالي أهل للحصول على الائتمان المطلوب.[2]

ب-معالجة المخاطر الائتمانية

[1] عبد الحميد بوشرمة، الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010،ص188.

[2] جميل الزيدانين ،أساسيات الجهاز المالي طبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 1999 ،ص41

في الواقع إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث" عدم التسديد "وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته .وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصي فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.[1]

-تحصيل القروض: تعتمد وظيفة التحصيل على ثلاثة ركائز والتي تتمثل في:

- **رد الفعل** :يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر .لذلك فيجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن، لان النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل.
- **الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع** :إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، و يتفادى التغيرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.
- **التصاعد** :يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.
- **تسيير الحسابات**: يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق.[2]

-معالجة القرض: يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، و يتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

- إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات .

---

[1] كمال رزيق وفريد كورتتل،تسيير المخاطر الائتمانية في بنوك التجارية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ،إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة جامعة الزيتونة ،الأردن ،2007 ،ص40.

[2] مريم عناب ،دور التحليل المالي في ادارة المخاطر البنكية (دراسة حالة BADR) أم البواقي ، مذكرة ماستر ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ،2013 ،ص109.

- كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة. هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعلله بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب. وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

-وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر)

-وحدة التحصيل القانوني (مصلحة المنازعات)

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض[1].

2-مخاطر السيولة

تستخدم البنوك التجارية كغيرها من المنشآت الاقتصادية مؤشر السيولة لتعبير على قدرته على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب، و هي تمثل عن سمعة البنك و ضمان استمراريته.

أ-تعريف : يحدث هذا الخطر عندما يعجز البنك عن توفير السيولة بتكلفة معقولة لمواجهة مختلف الطلبات بحيث يحدث عدم توافق زمني بين آجال استحقاق القروض الممنوحة و آجال استحقاق الودائع لدى البنك وتترتب مخاطر السيولة عن :

- توظيف الأموال في أصول ذات سيولة منخفضة جدا مثل :شراء سندات طويلة الأجل، شراء عقارات، شراء أوراق مالية، تقديم قروض طويلة الأجل؛
- السحب المكثف للمودعين؛
- إفلاس مقترض أو مجموعة مقترضين؛
- منح قروض بمبالغ كبيرة.

[1] خالد وهيب الراوي،إدارة العمليات المصرفية، طبعة الأولى دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن، 2001 ، ص293 .

ولتفادي البنك الوقوع في أزمات أكثر يقوم بطرح أدواته المالية في السوق، فإذا كان هذا الأخير محدود النشاط سيؤدي إلى تحقيق الخطر، لكن مثل هذا الخطر لا يحدث بالعجز فقط و إنما بسبب وجود فائض في السيولة، و التي تعتبر موارد مستقرة حيث يؤدي نشاطها في ظروف تتميز بضعف خطر السيولة[1].

ب– المبادئ الأساسية و الأدوات الرئيسية لإدارة مخاطر السيولة.

- تنطوي إدارة السيولة في البنك على وضع عدة حدود
- حدود زيادة أكثر كمية للالتزامات المستحقة على الأصول في المدى القصير؛
- حدود الاعتماد على التمويل القصير الأجل؛[2]
- المتطلبات القانونية كالحفاظ على الحد الأدنى من نسبة أدوات الدين العام إلى الودائع بالعملة المحلية و الالتزام بنسب الفجوات اللازمة وفقا لنظام سلم الاستحقاق؛
- برفع تقرير بالوضع العام للسيولة بصفة دورية كأحد متطلبات البنك المركزي.
- يتعين مراقبة إستحقاقات كافة فئات الأصول و الالتزامات. [3]

هذا ووفقا لتطورات البنكية الحديثة فقد قامت السلطات النقدية الرقابية في الدول المتقدمة بمطالبة البنوك لديها بإتباع أسلوب حديث للقياس نسب السيولة لديها بهدف قياس و إدارة مخاطر و الحد من أية مشاكل تتعرض لها البنوك نتيجة لتعرضها لمشاكل في السيولة ،و الأسلوب الحديث المشار إليه هو نظام السيولة وفقا لسلم الاستحقاقات.

ثانيا: كيفية ادارة المخاطر في المؤسسة

1**–تعريف** : يجب علي سياسة إدارة المخاطر بالمؤسسة أن تضع منهجها وميولها تجاه المخاطر وكذلك منهجها في إدارة المخاطر .كما يجب علي سياسة المخاطر تحديد المسئوليات تجاه إدارة المخاطر داخل المؤسسة كله،بالإضافة لما سبق، يجب أن تشير المؤسسة إلي أي متطلبات قانونية فيما يخص بيان سياسة المؤسسة مثال الصحة والسلامة.

---

[1] حورية حمني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005 ،ص48.

[2] مريم عناب ،دور التحليل المالي في ادارة المخاطر البنكية (دراسة حالة BADR) أم البواقي ،مرجع سبق ذكره ،ص110.

[3]سمير الخطيب ،قياس و إدارة المخاطر بالبنوك،منشأة المعارف،الاسكندرية، 2005 ، ص116 .

ترتبط بعمليات إدارة المخاطر مجموعة مندمجة من الأدوات والتقنيات يتم استخدامها في المراحل المختلفة للنشاط وللعمل بشكل فعال ، تتطلب عملية إدارة المخاطر [1] :

أ-التزام الرئيس التنفيذي ومدراء المؤسسة

ب-توزيع المسؤوليات داخل المؤسسة

ج-تخصيص الموارد الملائمة لتدريب وتطوير الوعي بالمخاطر من قبل أصحاب المصلحة.

2-أدوات إدارة المخاطر

إن الجزء الجوهري والأساسي من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شانها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسائر المتكبدة إلى الحد الأدنى ،ويمكن تصنيف التقنيات العريضة المستخدمة في إدارة المخاطر إلى:

أ-التحكم في المخاطرة:

وتشمل أساليب التحكم في المخاطرة ،تحاشي المخاطرة والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطرة ،حتى من خلال منع حدوث الخسائر و مجهودات الرقابة والتحكم و أيضا الوقاية.

ب-تمويل المخاطرة:

يركز تمويل المخاطر على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث ،و يأخذ تمويل المخاطر بدرجة أساسية شكل الاحتفاظ أو التحويل (الاحتفاظ بجزء من المخاطر ونقل أو تحويل جزء آخر)،وعند تقرير أي التقنيات يجب تطبيقه للتعامل مع مخاطرة معينة يجب على مدير إدارة المخاطر أن يدرس حجم الخسائر المحتملة واحتمال حدوثها و الموارد المتاحة لتعويض الخسارة أن قدر لها أن تحدث ،كما يجب تقييم عوائد و تكاليف إتباع مثل هذا المنهج ثم اتخاذ القرار باستخدام أفضل المعلومات المتاحة.[2]

ثالثا : مثال عن حساب النسب في المؤسسة

---

[1] عبدلي لطريفة ،دور ومكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الاسمنت مشتقاته SCID سعيدة) ،رسالة ماجستير ،تخصص ادارة الأفراد وحوكمة الشركات ،جامعة أبي بكر بلقائد ،تلمسان ،2012 ،ص29.

[2] عبدلي لطريفة ،دور ومكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الاسمنت مشتقاته SCID سعيدة) ،مرجع سبق ذكره ،ص30.

الجدول رقم (03-08) : الجدول يمثل ميزانية مؤسسة

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	**44677615.66**	**الأموال الدائمة**	**215699665.49**
الاستثمارات الصافية	44677615.66	الأموال الخاصة	213665300.39
قيم ثابتة أخرى	//	ديون طويلة الأجل	2034365.10
الأصول المتداولة	**175488693.04**	**ديون قصيرة الأجل**	**4466643.21**
قيم الاستغلال	65697600.95		
قيم قابلة للتحقيق	25834394.36		
قيم جاهزة	83956697.73		
المجموع	**220166308.70**	**المجموع**	**220166308.70**

المصدر : بوزاغو أسماء ،سنوسي بن عومر ،أثر المعلومة المالة على الأداء المالي في المؤسسة ،مجلة مجاميع المعرفة ،المجلد 05 ،العدد 09 ،2019 ،ص09.

1-نسبة الهيكلة المالية :

سنتطرق من خلال الجداول السابقة لكل من جانب الأصول و الخصوم إلى أهم بسب الهيكلة المالية

البيان	العلاقة	
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	4.82
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	4.78
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/مجموع الديون	32.86
نسبة القدرة على التسديد	مجموع الديون/مجموع الأصول	0.02

المصدر : : بوزاغو أسماء ،سنوسي بن عومر ،أثر المعلومة المالة على الأداء المالي في المؤسسة ،مرجع سبق ذكره ،ص10.

2-نسب السيولة

البيان	العلاقة	2015
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/ديون قصيرة	39.28

نسبة السيولة المختصرة	الأجل قيم قابلة للتحقيق+قيم جاهزة ديون قصيرة الأجل	19.37
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	18.79

المصدر : : بوزاغو أسماء ،سنوسي بن عومر ،أثر المعلومة المالة على الأداء المالي في المؤسسة ،مرجع سبق ذكره ،ص10.

3-نسب المردودية للمؤسسة :

البيان	العلاقة	2015
المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	0.21
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0.11
المردودية الاقتصادية	فائض الاستغلال / مجموع الأصول	0.10

المصدر : : بوزاغو أسماء ،سنوسي بن عومر ،أثر المعلومة المالة على الأداء المالي في المؤسسة ،مرجع سبق ذكره ،ص10.

رابعا : **مثال عن حساب النسب في البنك**

الأصول	2016	2017/12/31	الخصوم	2016	2017/12/31
صندوق، بنك الجزائر، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	**80**	**90**	بنك الجزائر	**20**	**28**
أصول مالية مقبوضة لغرض الصفقات	**11**	**14**	ديون نحو المؤسسات المالية	**325**	**317**
أصول مالية متاحة للبيع	**9**	**8**	ديون نحو الزبائن	**120**	**150**
قروض و ديون على الزبائن	**110**	**110**	ضرائب جارية خصوم	**2**	**1**
قروض وديون على المؤسسات	**294**	**310**	راس المال	**90**	**90**
المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة أو كيانات مشاركة	**27**	**30**	علاوات متعلقة براس المال	**0**	**0**
بنايات التوظيف	**13**	**13**	احتياطات	**5**	**6**
تثبيتات عينية	**20**	**20**	فارق التقدير	**1**	**1**
تثبيتات معنوية	**1**	**5**	فرق اعادة التقدير	**1.5**	**2**

فارق الشراء	0	0	ترحيل من جديد	0.5	5
مجموع الأصول	**565**	**600**	**مجموع الخصوم**	**565**	**600**

- حساب نسبة الاحتياط القانوني لسنة 2017/2016

أ- قيمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي لسنة2016 :0.4* 80000000= 32000000

ب- قيمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي لسنة 2017: 04* 90000000=36000000

وعليه :**نسبة الاحتياط القانوني= الرصيد لدى البنك المركزي/ مجموع الودائع**

= 325/32+120=7.19 % بالنسبة لسنة 2017

و **=** 150/36+173=7.70 بالنسبة لسنة 2017.

- حساب نسبة السيولة السريعة لسنة 2017/206

أ- **نسبة السيولة السريعة =أصول نقدية + أصول شبه نقدية / ودائع تحت الطلب**

الودائع تحت الطلب لسنة 2016 **=** 0.7* 120000000=84 مليون

الودائع تحت الطلب لسنة 2017 **=** 0.7* 150000000=105 مليون

- الأصول النقدية والشبه نقدية لسنة 2016 **=** 80+11+9**=** 100 مليون

-الأصول النقدية و وشبه نقدية لسنة 2017 **=**90+14+8**=** 112 مليون

وعليه : نسبة السيولة السريعة لسنة 2016 **=** 84/100=1.19%

نسبة السيولة السريعة لسنة 2017**=** 105/112 **=** 1.06 %

التعليق: من خلال النسب المحسوبة تبين ان البنك يحتاج الى رفع نسبة الاحتياط القانوني بالرغم من انها تحسنت نسبيا سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 لكن يبقى الأمر غير كافي، إلا انه بالنظر إلى نسب السيولة السريعة التي اظهر فيها البنك قدرته على مجابهة الالتزامات قصيرة الأجل دون اللجوء الى بيع أي من مجوداته حيث تستطيع الأصول النقدية وشبه نقدية تغطية الودائع تحت الطلب و التي تتميز بسرعة سحبها.

2- نسب الربحية لسنة 2017:

- نسبة العائد على حقوق الملكية= صافي الربح بعد الضرائب/ حقوق الملكية

- وزع 2/1 من النتيجة بين الاحتياطات والترحيل من جديد اي: (4.5+ 1)*2= 11مليون

حقوق الملكية=(90+6+1+2+5)= 104 مليون وعليه

-نسبة العائد على حقوق الملكية= 104/11= 10.57%

- نسبة العائد على الاصول = النتيجة الصافية/ مجموع الاصول

= 600/11= 1.83 %

- نسبة هامش الفائدة= الفائد الدائنة– الفوائد المدينة/ الأصول العاملة

الأصول العاملة =(90 +8+14+310+110)= 532 مليون

وعليه نسبة هامش الفائدة =(36-20)/ **532=** 3 %

– نسبة صافي الربح من الفوائد= النتيجة الصافية / الفوائد الدائنة

نسبة صافي الربح من الفوائد = 11/ **36=** 30.55 **%**

التعليق على ربحية البنك

من خلال نسب الربحية لسنة 2017 يتضح ان الأرباح التي حصلها البنك ضعيفة نسبيا حيث لم تتجاوز 10 بالمئة من حقوق الملكية ،في حين عجزت الأصول عن توليد أكثر من 2 بالمئة من الإرباح المحققة بالرغم من ان الأصول العاملة تشكل ما يقارب 90 % من مجموع الأصول وهذا دليل على ضعف توظيف الأصول و قدرتها على تحصيل الأرباح مقارنة بالمخاطرة التي كان تواجه البنك ،و هذا ما أكده صافي الأصول الذي لم يتجاوز 3 % من الأصول العاملة بالرغم من أن الفوائد الدائنة ساهمت باكثر من 30 % في النتيجة المحققة مما يدل على عائد جيد للقروض الممنوحة إلا ان البنك يكون قد تحمل تكاليف عالية ساهمت في تدني نتيجة أعماله.

نسبة الاحتياطي القانوني = الرصيد لدى البنك المركزي / مجموع الودائع

بالنسبة لسنة 2016 = 0.4 * 80 / 925 + 130 = 7 %

بالنسبة لسنة 2017 = 034* 95 / 320 + 155 = 8 %

نسبة السيولة العادية = أرصدة نقدية + أرصدة شبه نقدية / مجموع الودائع

بالنسبة لسنة 2016 = 80+16+10/325+130) = 23 %

بالنسبة لسنة 2017 = 95+19+8 / (320 + 155) = 25 %

نسبة السيولة السريعة = أرصدة نقدية + أرصدة شبه نقدية / الودائع تحت الطلب

بالنسبة لسنة 2016 = 113.75/10 = 93 %

بالنسبة لسنة 2017 = 122 / 475 * 0.25 = 103%

التعليق : من خلال نسب السيولة السابقة يتضح أن نسبة الاحتياط القانوني ارتفعت 01% بين 2016 و 2017 مع العلم أنها نسبة رقابية لا يمكن رفعها إلا بموافقة البنك المركزي (في الجزائر محددة بـ 05% سنة 2022)

نسبة السيولة العادية توضح إحتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة الالتزامات على المدى القصير تميزت هذه النسبة بالثبات تقريبا.

نسبة السيولة السريعة توضح أن البنك قد إحتفظ بنسبة مقبولة ومريحة بحيث كانت السيولة لسنة 2016 لمواجهة المسحوبات السريعة واللحظية لكن قد وصلت إلى الحد المعقول في سنة 2017 ،مما جعل بعض الموارد تبقى معطلة.

خلاصة

التحليل المالي هو عملية هادفة في المؤسسة بشكل يجعل المستفيد منها قادرا على فهم الارقام الواردة في الكشوفات وبالتالي اعتمادها كاساس في اتخاذ القرارات المالية ، وقد يختلف التحليل المالي من مؤسسة اقتصادية إلى مؤسسة مالية باختلاف طبيعة نشاط كل منشأة عن الأخرى بالاضافة إلى أهداف التحليل المالي واختلاف الجهات المستفيدة منه.

وعليه يلجأ كل من البنك والمؤسسة إلى حساب المؤشرات والنسب مالية فيسهل تشخيص نقاط القوة والضعف التي تواجهها المنشآت ومن ثم البحث عما يوجد بين عناصر البيانات من علاقة تتم صياغتها في شكل مؤشرات كمية تساعد في تفسير الأحداث لأنشطة المشروع والتي يتم من خلالها بناء معلومات وتوصيات تكون عونا في ترشيد مستخدميها في قراراتهم بذلك المشروع ،والتحليل المالي بمدلوله الحقيقي يساعد في التنبؤ باتجاهات مستقبلية وكذلك ليتسنى للمحلل المالي أن يقوم بدوره المطلوب.

خاتمة

يعد التحليل المالي ذا أهمية بالغة لدى المؤسسات مهمها اختلفت طبيعة نشاطها باعتباره أداة جوهرية في اتخاذ القرارات ،بحيث يستعمل التحليل المالي كوسيلة تنبؤية أولية لكل ما يحيط بالمؤسسة فهو خطوة تمهيدية و ضرورية للتخطيط المالي السليم.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة ابراز الدور المهم والأساسي والفعال للتحليل المالي بالنسبة للمؤسسة ككل وفي نفس الوقت قمنا بدراسة أهم الفروقات الموجودة بين التحليل المالي المحاسبي والتحليل المالي البنكي ،ونظرا لاختلاف نشاط المؤسسة عن البنك باعتبار هذا الأخير مؤسسة مالية بدرجة أولى وبالتالي فإن جميع تعاملاته تكون عن الأطريق الأموال من خلال قبول الودائع والاقراض ،هذا ناهيك عن خلق النقود الكتابية ومختلف الأوراق التجارية والمؤسسة باعتبارها مؤسسة اقتصادية من خلال قيامها بوظائفها الأساسية من شراء انتاج توزيع .

1–نتائج اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : تم إثبات صحتها بحيث يعد التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لتحقيق أهداف المؤسسة ولكي يقوم هذا الاخير باتخاذ القرارات السليمة والمطابقة للأهداف التي رسمتها المؤسسة يجب أن تعتمد في تحليلها على أدوات موثوق فيها.

– **الفرضية الثانية** : عدم اثبات صحة الفرضية الثانية بحيث عند دراستنا لأهم الفروقات الموجودة في القوائم المالية وجدنا إختلاف كبير في الميزانية وجدول حسابات النتائج من حيث تصنيف الاصول والخصوم باعتبار المؤسسة لها جانب اقتصادي والبنك مؤسسة مالية بامتياز.

– **الفرضية الثالثة:** عدم اثبات صحة الفرضية هناك العديد من الفروقات بين المؤسسة والبنك ولا تقتصر فقط على النسب المالية ،من حيث طبيعة النشاط من حيث الجهة الرقابية من حيث القوائم المالية ،من حيث المتعاملين وغيرها من الفروقات.

2–نتائج الدراسة :

لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج نوردها فيما يلي :

-يعتبر تحليل القوائم المالية انجاز هام يقوم به شخص مؤهل علميا ومهنيا في جانب الادارة المالية والمحاسبية باستخدام مختلف الأدوات المتعارف عليها في التحليل المالي لاسيما النسب المالية المتمثلة في (نسب الهيكل المالي ونسب النشاط ،نسب الربحية والسيولة ،ونسب مالية يستطيع المحلل المالي الاستعانة بها مثل نسب المردودية والنسب المالية المشتقة من قائمة الدخل ،ونسب مالية مشتقة من قائمة تدفقات الخزينة.

- التحليل المالي و من خلال نسبه و مؤشراته يعتبر أداة غاية في الأهمية بالنسبة للبنوك المانحة القروض، و التي تضمن الاستمرارية لهذه الأخيرة من جهة، و تضمن تمويل المؤسسات الفاعلة و التي تمارس نشاطات ملائمة.

-تعتبر القوائم المالية التي نتاج عن مخرجات النظام المحاسبي مدخلات للتحليل المالي ،أي المحلل المالي لا يمكنه الحكم على الوضع المالي للمؤسسة إلا إذا توفرت لديه القوائم المالية .

- يتم استخدام نتائج التحليل القوائم المالية من قبل جهات متعددة قد تكون جهات داخلية في المؤسسة كالادارة ليتبين لهم رسم السياسات المالية والمحاسبية و الاستثمارية أو العاملون بالمؤسسة ليتضح لهم مدة قدرة المؤسسة في الاستمرار في النشاط والاطمئنان على استقرار مناصب عملهم ويمكن أن تكون جهات خارجية المتمثلين في المساهمين والمستثمرين ليتسنى لهم مدى اتخاذ قراراتهم في الابقاء على أسهمهم في المؤسسات التي هم شركاء فيها أو التنازل عنها في حالة شركتهم تواجه مخاطر مالية تهدد عوائدهم المالية في المستقبل والدائنين كالبنوك والمؤسسات المالية ليتضح لهم مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في تواريخ استحقاقها.

- يلجأ كل من البنك والمؤسسة إلى حساب المؤشرات والنسب مالية فيسهل تشخيص نقاط القوة والضعف التي تواجهها المنشآت ومن ثم البحث عما يوجد بين عناصر البيانات من علاقة تتم صياغتها في شكل مؤشرات تستعمل لأغراض مختلفة.

-من أهم الاختلافات الموجودة بين المؤسسة والبنك هو الاختلاف في القوائم المالية خاصة في الميزانية وجدول حسابات النتائج بالاضافة إلى جدول تغيرات رؤوس الأموال والخزينة.

- هناك بعض النسب المالية التي تحسب في المؤسسة ولا تحسب في البنك من بينها النسب الخاصة بتسيير المخزونات ومدة دورانها ،كما أن هناك نسب تحسب في البنك ولا تحسب في المؤسسة من بينها مخاطر السيولة ومخاطر العائد ومخاطر سعر الفائدة .

3- اقتراحات :

على ضوء النتائج المتوصل إليها نضع بعض الاقتراحات بهدف تحقيق التنمية المحلية من خلال تحول الجماعات المحلية إلى القطاع الخاص :

- يجب على كل من المؤسسة والبنك الاستعمال الحسن لمخرجات التحليل المالي من خلال اتخاذ القرارات الاستراتجية المهمة بالاضافة إلى ادارة المخاطر.

- لاضفاء طابع الشفافية والمصداقية على القوائم المالية يجب أن تتولى جهة رقابية المصادقة على صحتها والمتمثلة في محافظ الحسابات وبالتالي يجب ان يكون طرف محايد ويكون ذلك بصفة دورية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا : الكتب :

1- أحمد حمد، عتيم، إدارة البنوك، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2007.

2- أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993 .

3- أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية،1999 .

4- أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

5- جمال الدين محمد المرسى، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003 .

6- حسين سمير عشيش، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك ،طبعة1 ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،الأردن2010 .

7- حنان رضوان حلوة،" تطور الفكر المحاسبي(مدخل نظرية المحاسبة)، مكتبة دار الثقافة، الأردن،1998 .

8- خالد توفيق الشمري ، التحليل المالي الاقتصادي ،الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن.

9- خالد وهيب الراوي،إدارة العمليات المصرفية، طبعة الأولى دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن،2001 .

10- خلدون ابراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر،2011 .

11- دلال غسان الخيري ، دكتورمحمد مدحت غسان الخيري،التحليل المالي والكشف عن الانحرفات و الاختلاس ،الطبعة الأولى، الصايل للنشروالتوزيع، عمان ، الاردن ،2013.

12- رضوان حلوة حنان ،أسس المحاسبة المالية ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004.

13- رضوان حلوة حنان،" النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير-دراسة معمقة في نظرية المحاسبة"-، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006 .

14- زياد رمضان ،محفوظ جودة ،الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ،دار وائل للنشر ،الطبعة الثانية ،2003.

15- سعاد نائف برنوطي ، إدارة الأعمال الصغيرة، دار وائل لنشر، عمان، الأردن ، 2005 .

16- سعيد عبد الهادي، الإد ا رة المالية ، الطبعة الثالثة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ، 2008.

17- سمير الخطيب ،قياس و إدارة المخاطر بالبنوك،منشأة المعارف،الاسكندرية، 2005 .

18- شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة ،بن عكنون الجزائر ، 2008.

19- شاكر القزويني، محضرات في اقتصاد البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

20- شحاتة السيد شحاتة ، التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ،دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع،جامعة الاسكندرية ،بدون سنة النشر.

21- شقيري نوري موسى و أخرون ،إدارة المخاطر ،دار الميسرة ،عمان ،2012 .

22- صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية القاهرة، مصر،1993 .

23- صمويل عبود ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1982.

24- طارق عبد العال حماد ،تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطر ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2001.

25- عامر عبد الله ، التحليل والتخطيط المالي المتقدم ،الطبعة الأولى ،دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان ، الاردن، 2014.

26- عبد الرحمن يسري احمد ،النقود والفوائد والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،مصر، 1990.

27- عبد الغفار، وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، مطبعة الانتصار، مصر، 1993.

28- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

29- عدنان النعيمي ،الدكتور أرشد فؤاد الميمي ،التحليل والتخطيط المالي ، دار النشر والتوزيع ،الأردن ،2008.

30- عدنان تايه النعيمي & ارشد فؤاد التميمي ،التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة) ،اليازوري للنشر والتوزيع ،2007.

31- علي الشرقاوي، المشتريات وإدارة المخازن، الدار الجامعية ، بيروت، 1995 .

32- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، لبنان، 1981.

33- محمد السعيد أنور سلطان ،إدارة البنوك ،دار البنوك ،دار الجامعية الجديدة ،الاسكندرية ،2005.

34- محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية(البنوك التجارية وشركات التأمين) ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2007 .

35- محمد صالح الحناوي و أخرون، أساسيات و مبادئ الإدارة المالية، المكتب الجامع الحديث للنشر ،القاهرة ، مصر ، 2007 .

36- محمد عبد العزيزعجية& مصطفى رشدي شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1990.

37- محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

38- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ،الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ،دار وائل للنشر ،الطبعة الأولى ،2003.

39- محمود سحنون ،الاقتصاد النقدي والمصرفي ،دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،قسنطينة .

40- مريم صغير موح ، القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة ،2010.

41- مليكة زغيب & ميلود بونشنقير ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة سكيكدة 2010.

42- منير شاكر محمد، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية؛ دار وائل للنشر، عمان، 2005 .

43- مؤيد عبد الرحمن الدوري ، الدكتور نور الدين أديب أبو زناد ، التحليل المالي باستخدام الحاسوب ،الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.

44- ناصر دادي عدون ، تقنيات التسير(التحليل المالي) ،الطبعة الأولى ، دار المحمدية العامة ،الجزائر ،1998.

45- ناصر دادي عدون ،إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة،الجزائر،الطبعة الثانية،1998 .

46- هيل عجمى جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان،"النقود والبنوك والنظرية النقدية"، دار وائل للنشر، الأردن،2009 .

ثانيا : الأطروحات والرسائل الجامعية :

-رسائل وأطروحات الدكتورة :

1- يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص : علوم التسيير، جامعة الجزائر،2004 .

2- عقبي حمزة ، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرحة في السوق المالي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2016

-مذكرات الماجستير :

1- آسيا لعروسي ، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية) ، مذكر ماجستير في العلوم التجارية تخصص دراسات مالية و محاسبية ، جامعة المسيلة ، 2013-2014.

2- أيمن فريد، إستخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجيستير ، في علوم التسيير،جامعة الجزائر ،2012.

3- برايس نورة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها، دراسة ميدانية حالة مؤسسة FERTIAl ، عنابة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص :مالية المؤسسة، جامعة عنابة،2005.

4- بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ(2005-2008) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 2008-2009.

5- بن مالك عمار ، المنه الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء ،مذكرة لنيل شهادة الماحيستر في علوم التسيير .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة ،2010.

6- جميل الزيدانين ،أساسيات الجهاز المالي طبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 1999 .

7- حل عبد القادر،أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRSوالمعلومة المالية في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،الجزائر،2008.

8- حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و التمويل ،جامعة الإسلامية غزة، 2008 .

9- حورية حمني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة،2005 .

10- شبايكي سعدان ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 .

11- عبد الحميد بوشرمة، الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي،2010 .

12- عبدلي لطريفة ،دور ومكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الاسمنت مشتقاته SCID سعيدة) ،مذكرة ماجستير ،تخصص ادارة الأفراد وحوكمة الشركات ،جامعة أبي بكر بلقائد ،تلمسان ،2012 .

13- علي خلف عبد الله ، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات ،مذكرة ماجيستير في التحليل المالي ،الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، كلية الادارة والإقتصاد ،2007 .

14- كمال رزيق وفريد كورتتل،تسيير المخاطر الائتمانية في بنوك التجارية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ،إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة جامعة الزيتونة ،الأردن ،2007.

مذكرات الماستر

1- مريم عناب ،دور التحليل المالي في ادارة المخاطر البنكية (دراسة حالة BADR) أم البواقي ، مذكرة ماستر ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ،2013 .

ثالثا :المجلات و الدوريات العلمية

1-بوزاغو أسماء ،سنوسي بن عومر ،أثر المعلومة المالة على الأداء المالي في المؤسسة ،مجلة مجاميع المعرفة ،المجلد 05 ،العدد 09 ،2019.

2-رابح خوني، حساني رقية، آفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، " الدورة التدريبية الدولية حول :تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 2003 .

3-عبد الرحمن محمد سليمان رشوان ، دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات، المالية المدرجة في بورصة فلسطين ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد2 ، العدد8 ، ديسمبر ،2018 .

4-عبد العزيز الدغيم، ماهرالأمين، إيمان أنجرو،"التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض البنكي بالتطبيق على البنك الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 28 ،العدد3 ،سوريا ،2006.

5-لطيف زيود، عقبة الرضا، رولا لايقة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار الدولي رقم (30)حالة تطبيقية للمصرف التجاري السوري-، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 28 ،العدد2 ،2006.

رابعا : التقارير و الإصدارات الأخرى :

1- نزعي فاطمة الزهراء، محاضرات في مقياس التحليل المالي للمؤسسات ، مخصصة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص مالية المؤسسة و طلبة السنة الأولى ماستر إقتصاد و تسيير المؤسسات ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، سعيدة،2017.

2- وليد ناجي الحيالي ،الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007 .

سادسا: مواقع الأنترنت

أسامة عبد الخالق الأنصاري ،الإدارة المالية ، ،كلية التجارة ،جامعة القاهرة ،تاريخ الاطلاع : 2022/04/20 على الساعة 09: 09، مأخوذة من الموقع www.kotobarabia.com